التحالف
للتعويضات
العادلة

C4JR

أكثر من "حبر على ورق"

تقييم, ثلاث سنوات ما بعد إعتماد قانون الناجيات الإيزيديات*

2024

* مجرد "حبر على ورق" هو المصطلح الذي استخدمه بعض الناجيات من جرائم داعش للتعبير عن شكوكهم حول التزام الحكومة بتقديم التعويضات التي طال انتظارها والمضمونة بموجب قانون الناجيات الأيزيديات

التحالف للتعويضات العادلة
C4JR

Jiyan Foundation for Human Rights

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان هي منظمة خرية تدعم الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان وتدافع عن الحريات الأساسية وتعزز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. تقدم برامجنا خدمات الصحة النفسية والعلاج الطبي وغرها من خدمات الدعم للناجين من الصدمات النفسية والإرهاب والعنف المنزلي وانتهاكات حقوق الإنسان في كوردستان العراق وسوريا

للتواصل
حي زانياري 104
المنطقة 26 – المنزل 4
أربيل، إقليم كوردستان، العراق

info@jiyan-foundation.org
www.jiyan-foundation.org

التحالف للتعويضات العادلة هو تحالف للمنظمات غير الحكومية العراقية يدعون إلى تعويضات شاملة للناجيات من الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال صراع داعش في العراق. تسعى إلى توفير مساحة تعاونية وآمنة لإمكانية معالجة شكاوى الناجيات من جميع الفئات المتضررة (الأيزيديين والتركمان والشبك والكاكائيين والمسيحيين والشيعة والسنة وغيرهم) بشكل مناسب. تسعى جاهدة أيضًا إلى إتاحة الوصول إلى أفضل الممارسات ، وفقا للمعايير الدولية ، والتعلم من ألأخطاء
ونجاحات مبادرات ما بعد الصراع.
للتواصل
www.c4jr.org- info@c4jr.org

مؤلف:
هذا التقرير من تأليف ميرياد سميث.
تصميم:
ديلمان محمد كريم، رئيس قسم العلاقات العامة وجمع التبرعات في مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان
صابر سعيد, مسؤول العلاقات العامة في مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان
تاريخ النشر: 1 مارس 2024
صورة الغلاف: النصب التذكاري للإبادة الجماعية الإيزيدية، سنجار، العراق
المنظمة الدولية للهجرة في العراق / رابر عزيز 2024 ©

تنصل
البيانات والتحليلات الواردة هي فقط آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان أو التحالف من أجل التعويضات العادلة أو أي من هيئاتها وأعضائها

شكر وتقدير
تود مؤلفة هذا التقرير أن تعرب عن امتنانها لكريستين بيري، وهاجر عباس، ساندرا أورلوفيك، وخالد صالح، والدكتور بويان جافريلوفيتش على مساهماتهم وتعليقاتهم ومراجعاتهم للمسودة الأولية للتقرير. شكر خاص للمديرية العامة لشؤون الناجيات على مشاركة البيانات الرسمية حول تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات في الوقت المناسب، والمنظمة الدولية للهجرة -العراق لتقديم المساعدة الفنية. شكر خاص أيضًا لگولي بور لبدء تطوير الاستبيان وعملية التدريب لمسح الرصد لتطبيقات قانون الناجيات الإيزيديات، للشركاء المنفذين -المؤسسة الأيزيدية الحرة، جمعية نساء بغداد، حوارات الثقافة، والعدالة لحقوق الأقليات - و د. غونيش داشلي لتصميم الاستبيانات وتحليلها. تبقى جميع الأخطاء و/أو الإغفالات المتعلقة بالوقائع، بلا شك، مسؤولية المؤلفة وحدها.

امسح هنا لقراءة منشوراتنا

جدول المحتويات

المختصرات 5

الملخص التنفيذي 6

أولا: نظرة عامة على تطورات تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات 8

التوعية من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات 10

عملية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات 11

التحقق من تطبيقات قانون الناجيات الإيزيديات 13

عملية الاستئناف في قانون الناجيات الإيزيديات 14

ثانيا: نتائج استبيان مراقبة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات التابع للتحالف من أجل التعويضات العادلة 16

المنهجية 16

التركيبة السكانية 17

الاحتياجات العاجلة والهامة 18

إمكانية الوصول إلى المعلومات حول عملية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات 19

إمكانية الوصول والتركيز على الناجين في آلية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات 20

التصورات والمساءلة 21

ثالثا: إيصال المديرية العامة لشؤون الناجيات لفوائد قانون الناجيات الإيزيديات 24

التعويض الشهري 24

التعليم 26

التوظيف 27

الأرض والإسكان 27

إعادة التأهيل 28

إحياء الذكرى 29

البحث عن المفقودين والتنقيب عن المقابر الجماعية 30

رابعا: القدرة الإدارية للمديرية العامة لشؤون الناجيات 32

خامسا: رسائل الناجين وأصحاب المصلحة حول تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات 34

سادسا: التطورات في جهود العدالة الجنائية 36

سابعا: جهود المناصرة والتعاون الدولي 40

ثامنا: الملاحظات والتوصيات النهائية 42

المصادر 46

الملحق الأول. قائمة أعضاء التحالف من أجل التعويضات العادلة 50

الاختصارات

BWA	جمعية نساء بغداد
C4JR	التحالف من أجل لتعويضات العادلة
CAT	لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب
CIGE	لجنة التحقيقات وجمع الأدلة
CRSV	العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات
CSO(s)	منظمات المجتمع المدني
FGO	منظمة فريدة العالمية
FYF	المؤسسة الإيزيدية الحرة
GDSA	المديرية العامة لشؤون الناجيات
GoI	الحكومة العراقية
GSF	الصندوق العالمي للناجين
HLP	الإسكان والأراضي والممتلكات
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICHHR	المركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان
ICMP	اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين
IDP(s)	الأشخاص النازحون داخليًا
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISIL	الدولة الإسلامية المعلنة في العراق والشام
JOMR	العدالة لحقوق الأقليات
KRG	حكومة إقليم كردستان
KRI	إقليم كردستان العراق
KWRW	المدافعون عن حقوق المرأة في كردستان
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MGD	مديرية المقابر الجماعية
MHPSS	الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي
MLD	مديرية الطب الشرعي
MoLSA	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
NGO(s)	المنظمات غير الحكومية
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNSG	الأمين العام للأمم المتحدة
UNITAD	فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش
USIP	معهد الولايات المتحدة للسلام
WPN	شبكة نساء من أجل السلام
YSL	قانون الناجيات الأيزيديات [إناث].

ملخص تنفيذي

كان إقرار قانون الناجيات الأيزيديات من قبل الحكومة العراقية (حكومة العراق) في الأول من مارس 2021، بمثابة علامة فارقة مهمة في عملية العدالة الانتقالية في العراق، حيث أتاح فرصة لتحسين حياة ووضع النساء والأقليات في العراق. يعد قانون الناجيات الأيزيديات بمعالجة الأضرار على المستوى الفردي والمجتمعي ويمكن أن يكون له تأثير تحويلي محتمل على الناجين من خلال تحسين نوعية حياتهم واستعادة كرامتهم. وينص على العديد من التدابير التعويضية الحاسمة التي ترعاها الدولة، بما في ذلك دفع التعويضات الشهرية؛ الرعاية الطبية والنفسية؛ توفير قطعة أرض أو وحدة سكنية؛ الفرص التعليمية؛ وحصة في التوظيف بالقطاع العام. علاوة على ذلك، تعترف رسميًا بأن تنظيم الدولة الإسلامية المُعلنة ذاتيًا في العراق والشام (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ارتكبت جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ضد المكونات الأيزيدية والمسيحية والتركمانية والشبك، وتفرض تخليد الذكرى والبحث عن أولئك الذين ما زالوا في الأسر، واستخراج الجثث من المقابر الجماعية - إلى جانب تحديد هوية الرفات وإعادتها إلى عائلاتهم - ويدعو المؤسسات العراقية إلى ضمان محاسبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

يقيّم هذا التقرير المرحلة الحالية من تنفيذ جميع تدابير التعويضات الموعودة الواردة في قانون الناجيات الأيزيديات، ونحن نحتفل بمرور السنة الثالثة على إقراره في التشريع. يقدم التقرير لمحة عامة عن عمل المديرية العامة لشؤون الناجيات (المديرية العامة لشؤون الناجيات)، بما في ذلك أحدث المعلومات عن عملية التحقق والطعون، وإحصاءات الطلبات، والقدرة الإدارية الحالية للمديرية العامة لشؤون الناجيات. وفي حين ركز التقرير السنوي الأول تحالف التعويضات العادلة على تطوير التشريعات والجهود المرتبطة بها من قبل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الناجين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، فإن تقرير هذا العام يقيّم جهود المديرية العامة لشؤون الناجيات في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ويلفت الانتباه إلى التحديات السائدة التي تعيق تقديم الاستحقاقات بطريقة تراعي الصدمات وتركز على الناجين. بالاعتماد على استبيان مراقبة تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات الذي أجراه التحالف من أجل التعويضات العادلة في خريف 2023، يشرح التقرير بالتفصيل إمكانية الوصول إلى آلية تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات من منظور الناجيات وتركيزها على الناجيات بشكل عام. والهدف من ذلك هو تسهيل قدرة المديرية العامة لشؤون الناجيات والمنظمات غير الحكومية على استكشاف المشكلات الناشئة وإيجاد حلول لها بشكل أفضل نحو المستقبل.

مع اقتراب الذكرى العاشرة لبداية عنف داعش في العراق، لا يزال العديد من ضحايا داعش يعيشون في ظروف معيشية غير مستقرة، ويواجهون التهميش والإقصاء من عملية صنع القرار. ويبقى من الملح أكثر من أي وقت مضى تقييم الجهود المبذولة والتحديات التي لا تزال قائمة ومجالات التحسين في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات والتأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة وضمان تحقيق الفوائد التي يعد بها القانون بشكل كامل.

لالش، أقدس مكان للديانة الإيزيدية
الصورة © محمد خليل عطية / مؤسسة ژيان

عرض معالم وإنجازات قانون الناجيات الإيزيديات، الجامعة الأمريكية في العراق-السليمانية
26 نوفمبر 2023 السليمانية، العراق
الصورة © الجامعة الأمريكية في السليمانية

أولاً: لمحة عامة عن تطورات تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات

في 1 آذار/مارس 2021، اعتمد مجلس النواب العراقي قانون الناجيات الإيزيديات رقم 8 لسنة 2021 (قانون الناجيات الإيزيديات)، الذي أنشأ برنامج التعويضات والاعتراف بجرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية المعلن ذاتياً في العراق والشام (داعش) ضد المكونات الإيزيدية والمسيحية والشبك والتركمان. يوفر هذا التشريع الرائد تدابير تعويضية مادية ورمزية للنساء والفتيات من المكونات الإيزيدية والشبك والتركمان والمسيحيين الذين نجوا من أسر داعش، والأطفال الإيزيديين الذين تم اختطافهم تحت سن 18 عاما، والأشخاص من المكونات الأربعة الذين نجوا من عمليات القتل الجماعي بواسطة داعش. يقدم هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لتنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات، ودراسة التقدم المحرز في تحقيق المزايا المنصوص عليها في القانون وتقييم ما لا يزال يتعين القيام به بعد ثلاث سنوات من صدور القانون.

المديرية المديرية العامة لشؤون الناجيات، وهي الهيئة التنفيذية الرئيسية لهذا التشريع التي أنشئت تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاتحادية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) ومقرها الموصل، ولها مكتب فرعي في سنجار، حققت تطورات كبيرة خلال العام الماضي. يبحث التقرير الوضع الحالي للتنفيذ لكل فائدة مذكورة في قانون الناجيات الإيزيديات ويلفت الانتباه إلى التحديات السائدة التي تعيق تقديم الفوائد بطريقة مستنيرة ومرتكزة على الناجين. وهو يعتمد على العمل ذي الصلة الذي تقوم به مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء ونشطاء حقوق الإنسان ومسؤولي الدولة، الذين يلعبون دورًا في دعم تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات. منذ يوليو 2023، عمل تحالف التعويضات العادلة (تحالف التعويضات العادلة) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) لإنتاج ونشر وتوزيع النشرة الإخبارية لقانون الناجيات الإيزيديات بأربع لغات. تهدف النشرة الإخبارية إلى تلبية الحاجة إلى معلومات موثوقة وحديثة حول تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات وعملية التنفيذ. حتى الآن، قام تحالف التعويضات العادلة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في العراق، بنشر 4 نشرات إخبارية وطبع 2000 نسخة من كل عدد (ما يصل إلى 8000 نسخة إجمالية)، والتي تم توزيعها في مخيمات النازحين وأماكن أخرى.[1]

يبني هذا التقرير ويكمل تقرير تحالف التعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم الوضع بعد عامين من اعتماد قانون الناجيات الإيزيديات الذي نُشر في 1 مارس/آذار 2023، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لإقرار قانون الناجيات الإيزيديات.[2] ويعتمد أيضًا على العمل المنشور لمنظمات المجتمع المدني المحلية (منظمات المجتمع المدني) مثل تقرير منظمة فريدة العالمية (منظمة فريدة العالمية) لشهر مارس 2023 حول إرشادات دعم طلبات الناجين بموجب قانون الناجيات الإيزيديات [3] وتقرير المؤسسة الإيزيدية الحرة، بمناسبة مرور عام على ذلك منذ بدء تقديم طلبات قانون الناجيات الإيزيديات في العراق وبالنظر إلى النجاحات والتحديات ومجالات التحسين في العام الأول، والذي تم نشره في سبتمبر[4] 2023.

يعتمد هذا التقرير أيضًا على البيانات التي تم الحصول عليها من استبيان مراقبة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات الذي أجراه اتحالف التعويضات العادلة في الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر 2023. ويهدف الاستبيان إلى مراقبة وجمع البيانات حول عملية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات واستكمال قدرة المنظمات غير الحكومية على استكشاف المشكلات الناشئة وإصلاحها، ونقل التعليقات النقدية والعاجلة إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات، والمشاركة في الدعوة حول فجوات العملية والتغييرات الضرورية. ومع اقترابنا من الذكرى السنوية العاشرة لبداية عنف داعش في العراق، لا يزال العديد من ضحايا داعش يعيشون في ظروف معيشية محفوفة بالمخاطر، ويواجهون التهميش والإقصاء من عملية صنع القرار. وبالتالي فإن قانون الناجيات الإيزيديات يمثل فرصة مهمة ليس فقط لإنصاف ومعالجة الأضرار الفردية والمجتمعية، ولكن أيضًا لتحسين وضع المرأة والأقليات في المجتمع العراقي، مما يجعل التعويضات قوة تحويلية محتملة في حياة الناجين. ومن خلال توفير التعويضات المادية الفردية مدمجة مع تدابير رمزية أوسع، فيعدّ قانون الناجيات الإيزيديات بمثابة وسيلة حاسمة لاستعادة الشعور بالمواطنة المتساوية والانتماء للناجين والمجتمعات الأكثر تضررا من داعش.

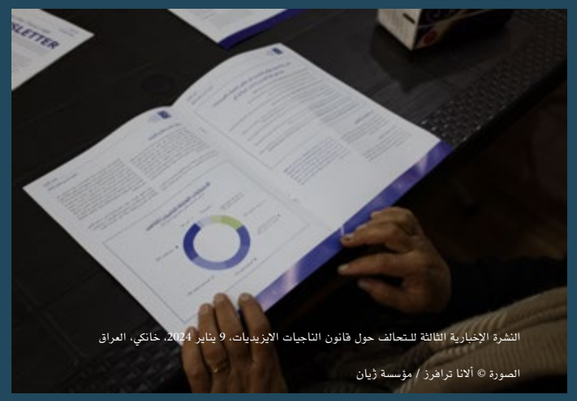

النشرة الإخبارية الثالثة للتحالف حول قانون الناجيات الإيزيديات، 9 يناير 2024، خانكي، العراق
الصورة © ألانا ترافرز / مؤسسة ژيان

التوعية من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات

قبل إطلاق بوابة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات في 7 سبتمبر 2022، نشرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات ورقة حقائق توفر تفاصيل حول معايير الأهلية بموجب القانون؛ كيفية التقديم؛ مراحل عملية التقديم؛ والحقوق المنصوص عليها في القانون [5] . بالإضافة إلى ذلك، تم توفير مقطعي فيديو إعلاميين تم اعدادها من قبل المديرية بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة ثم تم مشاركتها على قناة المنظمة الدولية للهجرة في العراق على اليوتيوب، أحدهما حول كيفية التقدم بطلب للحصول على التعويضات من خلال البوابة الإلكترونية والثاني حول كيفية تحديد موعد مع المديرية العامة لشؤون الناجيات [6] . يعد فيسبوك حاليًا قناة الاتصال الرئيسية للمديرية العامة لشؤون الناجيات للحصول على التحديثات المتعلقة بالمواعيد المخصصة لتوزيع بطاقات الكي كارد للوصول إلى مدفوعات التعويضات، وتحديثات تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات، وإشعار جلسات المعلومات حول قانون الناجيات الإيزيديات، وساعات العمل.

أجرت مدير عام المديرية العامة لشؤون الناجيات، سراب الياس، عدة جلسات توعية خلال العام الماضي، نذكر بعضها بالتفصيل هنا. في يناير 2023، قامت منظمة فريدة العالمية بالتنسيق مع المديرية العامة لشؤون الناجيات بتنظيم جلسة توعية تناولت خلالها المدير العام إلياس استفسارات الناجين في دهوك، مع عقد جلستين إضافيتين في وقت لاحق من شهر يونيو من ذلك العام. في فبراير 2023، عقدت منظمة فريدة العالمية بالتعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات سلسلة من الاجتماعات مع الناجين في المانيا بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة. في 21 مارس 2023، سافرت المدير إلياس وموظفو المديرية العامة لشؤون الناجيات إلى تلعفر للقاء الناجين التركمان وعائلات الضحايا لاطلاع الحضور على خطط فتح فرع للمديرية العامة لشؤون الناجيات في المنطقة والاستماع إلى الناجين حول التحديات والعقبات التي تواجههم [7] . في تموز/يوليو 2023، عقدت المديرية العامة لشؤون الناجيات جلسة تشاورية مع الناجين الأيزيديين والمسيحيين والتركمان وعائلات ضحايا مجزرة سبايكر وشبكة أصوات الناجين ومانحي الأمل، بشأن المساءلة عن جرائم تنظيم داعش. قادت المديرية العامة لشؤون الناجين المناقشات حول حماية الناجين والشهود، ودور الناجين وأسرهم في إجراءات الملاحقة القضائية، ومعايير المحاكمات العادلة، إلى جانب قضايا أخرى.

تتعاون المديرية العامة لشؤون الناجيات مع منظمات المجتمع المدني لإزالة العوائق التي تواجه الناجين في الخارج ولضمان إمكانية تقديم الطلبات عبر الإنترنت خارج العراق [8] . في البداية، هناك العديد من العوامل العالقة التي أعاقت المتقدمين خارج العراق من إكمال عملية التقديم. تراوحت هذه التحديات من القضايا المتعلقة بالوثائق المفقودة ووثائق الهوية إلى متطلبات رقم الهاتف العراقي ومكان الإقامة في العراق كشرط أساسي للبدء في التقديم على قانون الناجيات الإيزيديات من خلال بوابة أور، بوابة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات التابعة للمديرية العامة لشؤون الناجيات [9] . وللتخفيف من هذه المشكلات، أجرت المديرية العامة لشؤون الناجيات، بدعم من منظمة فريدة العالمية والوحدة الفنية في المنظمة الدولية للهجرة، اختبارًا على بوابة أور باستخدام رموز الأرقام الدولية. بحلول أواخر مايو 2023، نجحت منظمة فريدة العالمية في التحقق من تسليم الرموز إلى أرقام الهواتف في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والسويد وأستراليا. كما قدمت المديرية العامة لشؤون الناجيات طريقة بديلة للوصول إلى بوابة أور، عبر عنوان البريد الإلكتروني والتلغرام، لتسهيل الوصول إلى بوابة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات، وبالتالي حل بعض المشكلات للناجين الذين يعيشون خارج العراق.

منذ مايو 2023، أصبحت بوابة التقديم عبر الإنترنت بوابة أور مفتوحة للمتقدمين بطلبات قانون الناجيات الإيزيديات الذين يعيشون في الخارج. وعلى الرغم من هذا التطور الواعد، فإن أولئك الذين تقدموا بطلبات ناجحة كانوا قد سافروا بالفعل إلى العراق للحصول على وثائق الهوية اللازمة أو تجديدها والحصول على أوراق التحقيق المطلوبة لتقديم طلباتهم. ولا يزال أولئك الذين ليس لديهم مثل هذه الوثائق يواجهون عقبات في التقدم بنجاح. وفي أكتوبر 2023، أعلنت المديرية العامة لشؤون الناجيات عن نيتها تشكيل لجنة خاصة مكلفة باستقبال وتلبية المطالب الفريدة للناجين في الخارج. تم تصميم هذه اللجنة لتلقي البيانات حول الوثائق المفقودة والعمل مع السلطات ذات الصلة لإصدار وثائق الهوية وجمع المعلومات حول الاحتياجات المحددة للناجين خارج العراق [10].

وفي يوليو 2023، أصدر مجلس القضاء الأعلى قرارًا بالسماح بالتداول عبر الفيديو لشهادات الشهود [11] . وقد أفسح هذا المجال أمام محكمة الاستئناف في نينوى لاستخدام تقنية الفيديو لدعم هذه العملية وتسهيل قدرة الناجين على الإدلاء بإفاداتهم في محاكم التحقيق لتلبية متطلبات الأدلة والحصول على أوراق التحقيق. يمكن للجنة قانون الناجيات الإيزيديات الاستفادة من هذا لتسهيل معالجة الطلبات المقدمة من الخارج والسماح للناجين بالإدلاء بإفاداتهم في محاكم التحقيق.

في الوقت الحالي، أمام مقدمي طلبات قانون الناجيات

عملية تقديم طلب قانون الناجيات الإيزيديات

الأيزيديات ثلاث طرق للتقديم: 1) تقديم نسخة ورقية إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات؛ 2) التقديم شخصيًا في المديرية العامة لشؤون الناجيات. 3) التقديم عبر الإنترنت. يتوفر نموذج الطلب لمقدمي الطلبات عبر البوابة الإلكترونية الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية التي تساعد مقدمي الطلبات [12] . يمكن تحديد المواعيد من خلال البوابة الإلكترونية إذا اختار مقدم الطلب ذلك. يسبق استمارة الطلب إرشادات تحدد من هم المشمولون بالقانون وما يمكن توقعه بعد تقديم الطلب [13] . إذا كان الطلب مستوفيًا للمتطلبات الرسمية، يتم تقديمه إلى اللجنة التي ستقوم بمراجعة الطلب والمستندات الداعمة في غضون 90 يومًا كحد أقصى من تاريخ استلام الطلب لتحديد أهلية مقدم الطلب [14] .

بعد شهرين من بدء المديرية العامة لشؤون الناجيات في تلقي الطلبات، تم استحداث شرط إثبات غير قانوني من قبل رئيس اللجنة، الذي كما هو مبين في المادة 10 من قانون الناجيات الإيزيديات، هو المعيّن من قبل مجلس القضاء الأعلى،[15] يتطلب من مقدمي طلبات قانون الناجيات الأيزيديات تقديم شكوى جنائية لكي يتم اعتبارهم مؤهلين للحصول على تعويض . على الرغم من عدم وجود أي أساس قانوني في قانون الناجيات الأيزيديات ولوائحه الداخلية، إلا أن هذا الشرط الإثباتي الجديد يتطلب من مقدمي طلبات قانون الناجيات الأيزيديات تقديم شكوى جنائية أولاً إلى محكمة اتحادية للحصول على وثائق التحقيق التي يجب تقديمها مع طلب قانون الناجيات الأيزيديات [16]. ورداً على هذا التطور، أعربت عدة منظمات محلية ودولية بما في ذلك هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية ومبادرة نادية والصندوق العالمي للناجيات – والذي ايدهم تحالف التعويضات العادلة - عن قلقها من أن هذا الشرط الإضافي لن يتعارض مع العملية غير القضائية للقانون فحسب، بل يتعارض مع أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بمتطلبات الأدلة لبرامج التعويضات المحلية والحق في الانتصاف الفعال بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان [17]. تعبيرا عن قلقهم من الأثر النفسي الاجتماعي المحتمل المترتب على الحصول على تلك المتطلبات، أصدرت المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التحالف من أجل التعويضات العادلة، بيانات تدعو إلى تخفيف معايير الأدلة لتجنب إعادة الصدمة بما يتماشى مع النهج الذي يركز على الناجين الموجود في قانون الناجيات الإيزيديات ولوائحه [18] .

سراب إلياس بركات، المدير العام لمديرية شؤون الناجيات يتحدث في مؤتمر "الاستفادة من الإمكانات التحويلية لتعويضات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق"، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أربيل، العراق

الصورة © مؤسسة ژيان

إحدى ورش العمل الأربع التي نظمها التحالف من أجل تعويضات العادلة للحصول على تعليقات حول المؤشرات ذات الصلة لرصد إعمال الحق في إعادة التأهيل كتعويض مضمون بموجب قانون الناجيات الإيزيديات
يونيو/حزيران 2023، دهوك، العراق
الصورة © مؤسسة ژيان

على الرغم من الطبيعة المرهقة لهذا الشرط، يعتقد بعض الناجين الذين يعيشون في العراق أنه يجب الحفاظ عليه كضمان ضد الطلبات الكاذبة ودعم السعي لتحقيق المساءلة الجنائية لأعضاء داعش. ونظرًا للاختلاف في آراء الناجين حول هذه المسألة، أجرت مجموعة العمل التابعة لتحالف التعويضات العادلة والمعنية بالمشاركة الأخلاقية مع الناجين مشاورات في 19 يونيو/حزيران 2023، بالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. هدفت المشاورة الشخصية إلى التواصل مباشرة مع الناجين الذين أعربوا عن مخاوفهم بشأن الدعوة العامة لتحالف التعويضات العادلة بشأن إزالة فرض متطلبات ورقة الأدلة غير القانونية. كانت نتيجة الحوار الذي أجراه التحالف مع الناجين تفاهمًا مشتركًا بين المنظمات غير الحكومية والناجين مما أوضح الدعوة المشتركة بشأن التنفيذ الكامل لجميع جوانب قانون الناجيات الإيزيديات والتقديم الكامل للخدمات والمزايا الموعودة [19] . عند النظر في موقف المتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات الذين لا يستطيعون تقديم أوراق التحقيق بسبب موقعهم الحالي، أو الوصمة، أو الخوف من التعرض للصدمة مرة أخرى، أو مخاوف تتعلق بالسلامة، أو تجريم الذات، اتفق المشاركون على أنه ينبغي فحص ادعاءات المتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات ضد جميع وسائل الإثبات المتاحة، بما في ذلك إفادات الشهود المقدمة إلى اللجنة القانونية الناجيات الإيزيديات، والمقابلات التي أجرتها اللجنة، والوثائق الصادرة عن الكيانات الدولية والوطنية أو غيرها من الأدلة المتاحة.

في يوليو 2023، أعلن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار إلى جانب مقرري الأمم المتحدة في الإجراءات الخاصة الأخرى المكلفين بمعالجة قضايا حقوق الإنسان التي يغطيها قانون الناجيات الإيزيديات. رسالة متابعة أُرسلت إلى العراق، بشأن فرض متطلبات إضافية للشكاوى الجنائية لتقديم الطلبات لقانون الناجيات الإيزيديات [20] . وشددت الرسالة على أنه كعملية تعويض إدارية، يجب أن يوفر قانون الناجيات الإيزيديات بديلاً للإجراءات القضائية، التي تتطلب عادةً مستوى أعلى من الأدلة للاعتراف بوضع الضحية لمقدم طلب التعويضات. تسلط الرسالة الضوء على المخاوف من أن شرط تقديم شكوى جنائية ينتهك المعايير الدولية ومسؤولية الدولة عن ضمان سلامة الضحايا والناجين ورفاههم الجسدي والنفسي، مما قد يعرض مقدمي الطلبات للوصم والصعوبات الأخرى المرتبطة بتقديم الأدلة وشهود الجرائم.

ينبغي استكشاف جميع السبل الممكنة لتبادل المعلومات للتحقق من مطالبات تعويض الناجيات الإيزيديات من قبل جميع الأطراف المعنية والسلطات ذات الصلة في كل من حكومة إقليم كردستان (حكومة إقليم كردستان) وحكومة العراق (حكومة العراق)، بما في ذلك فريق تحقيق الأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش (يونيتاد)، مع الأخذ في الاعتبار المخاوف المحتملة لمقدمي الطلبات من الوصم، وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية، والقيود المالية، والمخاطر المحتملة لإعادة الصدمة

من خلال أساليب التحقيق والتحقق الغازية وأي قرار بمشاركة المعلومات يجب أن يستند إلى موافقة مستنيرة. كما تستكشف نتائج المسح الذي أجريناه في القسم الثاني، فقد قدم العديد من الناجين بالفعل شهادات متعددة في مؤسسات مختلفة، بما في ذلك لجنة التحقيق وجمع الأدلة (لجنة التحقيقات وجمع الأدلة) ومكتب إنقاذ المختطفات الإيزيديات، في المنظمات غير الحكومية المحلية التي لديها دعم قانوني، وفي يونيتاد. في الوقت الحالي، لا تقوم هيئة التحقيقات وجمع الأدلة بمشاركة ملفات القضايا مع المديرية العامة لشؤون الناجيات أو السلطات الأخرى، عوضاً عن ذلك، بعد الإدلاء بإفادة، قد يتم تقديم شهادة، بناءً على طلب صريح من الناجي/ة، تشير إلى أهلية الفرد للحصول على شهادة التعويضات التي يمكن توجيهها بعد ذلك إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات [21] . لم يكن التحالف من أجل التعويضات العادلة على علم بأن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة يقوم بتقديم شهادات مكتوبة للناجين لدعم عملية التقدم بطلب قانون الناجيات الإيزيديات. على الرغم من أن الأدلة الداعمة ليست متاحة بشكل عادل لجميع المتقدمين بسبب القيود المذكورة أعلاه، وعلى الرغم من الاعتراضات القوية الواردة من المنظمات غير الحكومية العراقية والدولية، وكذلك أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، لم يتم إلغاء شرط الشكوى الجنائية الإضافي.

التحقق من طلبات قانون الناجيات الإيزيديات

سيتم تزويد المتقدمين الذين يتقدمون عبر الإنترنت عبر البوابة الإلكترونية برمز فريد يعمل كرقم مرجعي للتحقق لاحقًا من حالة الطلب عبر البوابة في حالة تقديم الطلب عبر بوابة أور، ستقوم اللجنة المكونة من ثمانية أشخاص والتي تتكون من ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية ويرأسها قاضٍ، بمقابلة مقدم الطلب للتحقق من هويته، إما عبر الإنترنت أو شخصيًا [22] . لا يتلقى المتقدمون الذين يقدمون طلبات ورقية تأكيدًا فوريًا لتقديمهم، ولكن يتم الاتصال بهم من قبل موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات لتقديم تحديثات حول التقدم المحرز في طلباتهم وإبلاغهم إذا تمت الموافقة على طلبهم. إذا اعتبر الطلب يفتقر إلى الأدلة الكافية أو يفتقد المستندات الداعمة، يجوز للجنة أن تقرر إجراء مقابلة مع مقدم الطلب ومن ثم إصدار القرار النهائي بناءً على جميع الأدلة المتاحة، بما في ذلك المقابلة. في حالة موافقة اللجنة على الطلب، يتم إرسال الملف إلى قاعدة بيانات المديرية العامة لشؤون الناجيات لإصدار التعويضات على النحو الذي يحدده القانون.

تشرح البروفيسور نيميشا باتيل النهج القائم على حقوق الإنسان في إعادة التأهيل في ورشة العمل حول إعمال الحق في إعادة التأهيل كتعويض مضمون بموجب قانون الناجيات الأيزيديات، 15 يونيو 2023، دهوك، العراق
الصورة © مؤسسة ژيان

عملية الاستئناف في قانون الناجيات الإيزيديات

وفي حال رفض الطلب من قبل اللجنة، يحق لمقدم الطلب التظلم من القرار أمام اللجنة (ذاتها) خلال 30 يوماً من تاريخ صدور القرار. وفي حالة رفض اللجنة لمقدم الطلب للمرة الثانية، يحق لمقدم الطلب استئناف القرار أمام المحكمة الابتدائية التي يعتبر حكمها في الموضوع نهائيًا وملزمًا [23].

أعرب المتقدمون بطلبات قانون الناجيات الإيزيديات الذين تم استشارتهم من قبل تحالف التعويضات العادلة عن قلقهم من أن عملية الاستئناف تفتقر إلى الوضوح وأن افتقار اللجنة إلى اتصالات كتابية مع المتقدمين يعوق عملية الاستئناف. في الواقع، واستنادًا إلى المعلومات التي حصل عليها التحالف من أجل التعويضات العادلة، لا تقوم اللجنة، كممارسة معتادة، بتسليم نسخة مكتوبة من القرار لمقدمي الطلبات المرفوضين توضح أسباب الرفض. بعد رفض الطلب، تتم دعوة مقدم الطلب للذهاب إلى الإدارة القانونية بالمديرية العامة لشؤون الناجيات، حيث يقدم أعضاء الفريق القانوني شرحًا شفهيًا وأساسًا منطقيًا للقرار. يتم بعد ذلك تقديم خطاب رفض لمقدم الطلب للتوقيع عليه، ولكن لا يتم إعطاؤه عادةً نسخة من القرار المكتوب، على الرغم من إمكانية الحصول على ذلك عند الطلب.

على الرغم من الشرح الذي تم تقديمه لمقدمي الطلبات شفهيًا، إلا أن أولئك الذين استشارهم التحالف من أجل التعويضات العادلة أبدوا ارتباكهم بشأن الخطوات التالية في عملية الاستئناف وعدم اليقين بشأن كيفية البدء في معالجة المشكلات المحددة في طلباتهم. وبدون وجود خطاب في متناول اليد يلخص أسباب الرفض ويحدد تاريخ إصدار القرار، فإن مقدمي الطلبات يخاطرون بالفشل في تقديم استئناف مقنع خلال الموعد النهائي الصارم لتقديم الطلب وهو 30 يومًا، والذي يجب عليهم خلاله تقديم استئناف أول إلى اللجنة. في حين أن قانون الناجيات الإيزيديات لا يحدد موعدًا نهائيًا لتقديم الاستئناف الثاني أمام المحكمة الابتدائية، فهو الملاذ الأخير لمقدم الطلب بعد الرفض الثاني من قبل اللجنة. ولذلك، ينبغي للجنة أن تحدد وتبلغ بوضوح الموعد النهائي لتقديم الاستئناف الثاني. بالإضافة إلى ذلك، فإن توحيد إصدار خطاب القرار لجميع المتقدمين يمكن

أن يساعد في دعم حقوق الفرد في الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحق في الانتصاف القانوني الفعال.

يوصي التحالف من أجل التعويضات العادلة بأن تصدر اللجنة رسائل قرار مؤرخة إلى المتقدمين بطلبات قانون الناجيات الإيزيديات، إما كممارسة موحدة أو عند الطلب، مع توضيح الأسباب التي تم على أساسها رفض الطلب بحيث يمكن لمقدمي الطلبات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة للطلبات أن يكونوا على علم أفضل فيما يتعلق بأهلية مقدم الطلب وأي ثغرات حرجة في ملف الطلب الخاص به. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمقدم الطلب استخدام وثيقة مؤرخة للرجوع إليها أثناء إعداد طعونه خلال الإطار الزمني المخصص وهو 30 يومًا. على الرغم من أن قانون الناجيات الإيزيديات واللوائح المرتبطة به توفر معلومات أساسية فيما يتعلق بعملية الاستئناف، يوصي التحالف من أجل التعويضات العادلة بإنشاء ونشر وتوزيع نشرة معلومات لعملية الاستئناف التي تحدد بوضوح الخطوات المتاحة لأولئك الذين يواجهون طلبات مرفوضة بطريقة سهلة الفهم، وهي متاحة باللغات الأكثر استخدامًا والتي يفهمها الناجون. في حالة الرفض، يوصي التحالف من أجل التعويضات العادلة أيضًا بتقديم هذه النشرة مباشرة إلى المتقدمين الأفراد مع القرار المكتوب. أخيرًا، يوصي التحالف من أجل التعويضات العادلة بأن تنظر المديرية العامة لشؤون الناجيات في إتاحة هذه المعلومات بطرق أخرى، مثل تنسيقات الفيديو والصوت، التي يمكن مشاركتها بسهولة ويمكن للجميع الوصول إليها.

مؤتمر "الاستفادة من الإمكانات التحويلية للتعويضات المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في العراق"، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، أربيل، العراق

الصورة © مؤسسة ژيان

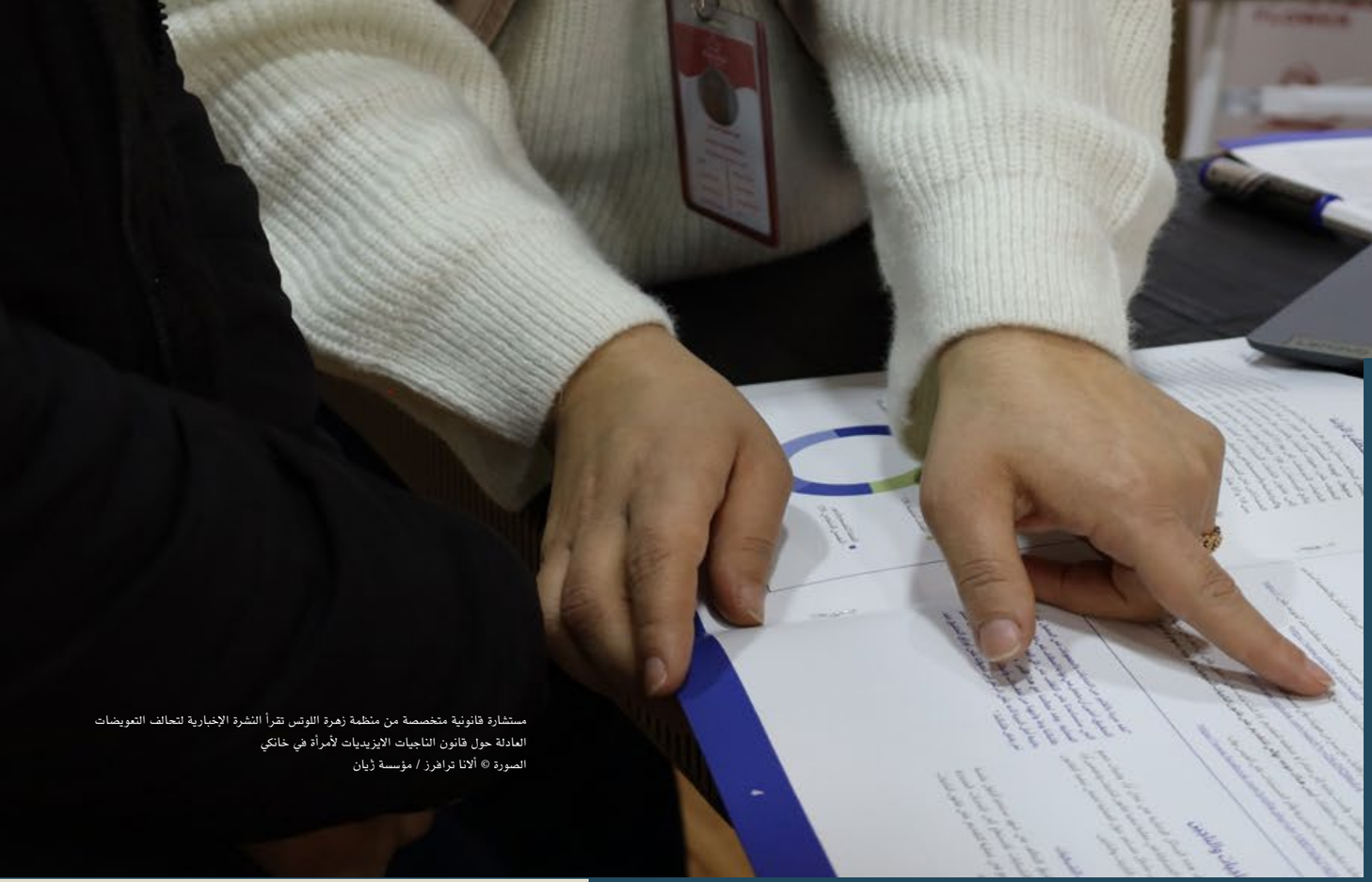

مستشارة قانونية متخصصة من منظمة زهرة اللوتس تقرأ النشرة الإخبارية لتحالف التعويضات العادلة حول قانون الناجيات الايزيديات لأمرأة في خانكي
الصورة © ألانا ترافرز / مؤسسة ژيان

ثانيا: نتائج استبيان التحالف من أجل التعويضات العادلة لمراقبة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات

أجرى التحالف من أجل التعويضات العادلة مسحًا لرصد طلبات قانون الناجيات الإيزيديات بين أغسطس وأكتوبر 2023 بهدف مراقبة وجمع البيانات حول عملية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات واستكمال قدرة المنظمات غير الحكومية على استكشاف المشكلات الناشئة وإصلاحها، ونقل التعليقات النقدية والعاجلة في القضايا المرفوعة إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات، والمشاركة في المناصرة حول الثغرات في العملية والتغييرات الضرورية

المنهجية

بعد الانتهاء من الاستبيان في يوليو 2023، شاركت المؤسسة الأيزيدية الحرة (FYF) والتحالف من أجل التعويضات العادلة في استضافة ورشة عمل عقدت في دهوك مع الشركاء المنفذين - بما في ذلك FYF، ومنظمة العدالة لحقوق الأقليات (JOMR)، وجمعية نساء بغداد (BWA)، وحوارات الثقافة - حيث تم تقديم إرشادات حول كيفية إدارة الاستطلاع باستخدام أداة كوبو .وتم تدريب الشركاء المنفذين على مبادئ عدم الإضرار والسرية والنزاهة والحصول على موافقة مستنيرة للمشاركة في الاستبيان. بمساعدة الشركاء، قام التحالف من أجل التعويضات العادلة بإدارة 226 استبيانًا مباشرة للمستجيبين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا والذين يعيشون حاليًا في العراق، والذين تقدموا بطلب إلى قانون الناجيات الإيزيديات، بغض النظر عن نتيجة طلبهم. تعطي نتائج الاستبيانات نظرة ثاقبة حول إمكانية الوصول الشاملة والتركيز على الناجين في عملية التقديم من وجهة نظر الناجين. تم تشغيل الإحصائيات الوصفية والجداول المتقاطعة وقيم الموثوقية واختبارات الارتباط باستخدام إحصائيات IBM SPSS (الإصدار 28). تم إجراء جميع اختبارات الارتباط عن طريق تشغيل اختبارات بيرسون تشي سكوير والاختبارات غير البارامترية ذات الصلة. ويجب الاعتراف ببعض القيود. في حين أن حجم العينة المكون من 226 متقدمًا يتمتع بتمثيل عالٍ للكون (1000 متقدم تمت الموافقة عليهم بموجب قانون الناجيات الإيزيديات بحلول 23 أغسطس 2023، عندما تم حساب حجم العينة)، فإن التوزيع في بعض الفئات التفصيلية أقل من 5 حالات مما يحد من تقديم تحليل احصائي أكثر. على سبيل المثال، بسبب التحدي المتمثل في تحديد المتقدمين المسيحيين، تغطي العينة أربعة مجيبين فقط من المكون المسيحي. كأول تحليل كمي لعملية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات، تشير العديد من النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من البحث النوعي، من خلال المقابلات ومجموعات التركيز، والتي كانت خارج نطاق المسح.

التركيبة السكانية

ومن بين 226 مشاركًا شملهم الاستطلاع، كان 174 أنثى و44 ذكرًا، وفضل 8 من المشاركين عدم الكشف عن هويتهم. كان المستجيبون من المكونات الأيزيدية (164 مشاركًا)، والشبك (43 مشاركًا)، والتركمان (15 مشاركًا)، والمسيحيين (4 مشاركًا)، مع 98٪ منهم في الأصل من محافظة نينوى ويعيشون حاليًا إما في نينوى (77٪) أو محافظة دهوك (23%). من حيث الجنس والمكونات، يقدم المسح عرضًا جيدًا لملف المتقدم العالمي وفقًا للإحصائيات الحديثة التي قدمتها المديرية العامة لشؤون الناجيات ويشرح سبب ترجيح بعض فئات الناجين .[24] ومن بين سكان محافظة نينوى، يتواجد حالياً 42% من أفراد العينة في قضاء سنجار، و18% في الموصل، و7% في قضاء تلعفر، و4% في قضاء البعاج، و2% في الحمدانية. وفي محافظة دهوك، يسكن 19% في قضاء سميل، و5% في شيخان، و3% في زاخو.

التقسيم حسب المكون لمستجيبي الاستبيان

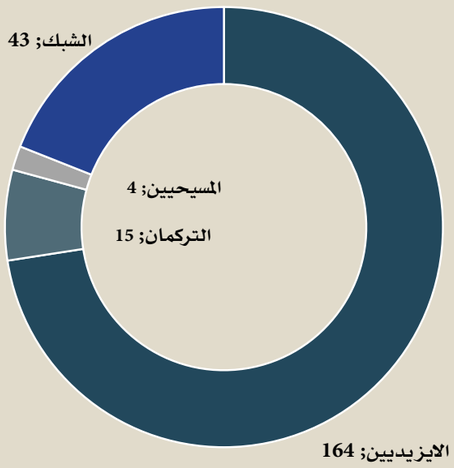

الاحتياجات العاجلة والهامة

في وقت إجراء المسح، كان 25% من المشاركين في حاجة ماسة إلى مساعدة سبل العيش، و24% بحاجة إلى مساعدة نقدية، و11% بحاجة إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، و11% آخرين كانوا في أمس الحاجة إلى الدعم القانوني. لم يتم العثور على فرق إحصائي على أساس جنس وموقع المشاركين، مما يشير إلى أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تنظر في جميع الاحتياجات المدرجة على أنها عاجلة لمقدمي الطلبات وتخصيص التمويل لتلبية هذه الاحتياجات.في حين أن جميع الناجين الذين شملهم الاستطلاع قد قدموا طلبات قانون الناجيات الإيزيديات، فقد تم إخطار 60٪ من المشاركين من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات حول ما إذا تم قبول طلباتهم أو رفضها. ومن بين المُبلَّغين، أفاد 86% أن طلباتهم قد تم قبولها، وأن 79% منهم يتلقون بالفعل دفعات تعويض شهرية. فيما يتعلق بالمزايا الفردية المدرجة بموجب قانون الناجيات الإيزيديات والتي اعتبرها المشاركون الأكثر أهمية، ذكر 34% دفعات تعويضات شهرية، و19% وحدة سكنية مجانية، و15% خدمات طبية.

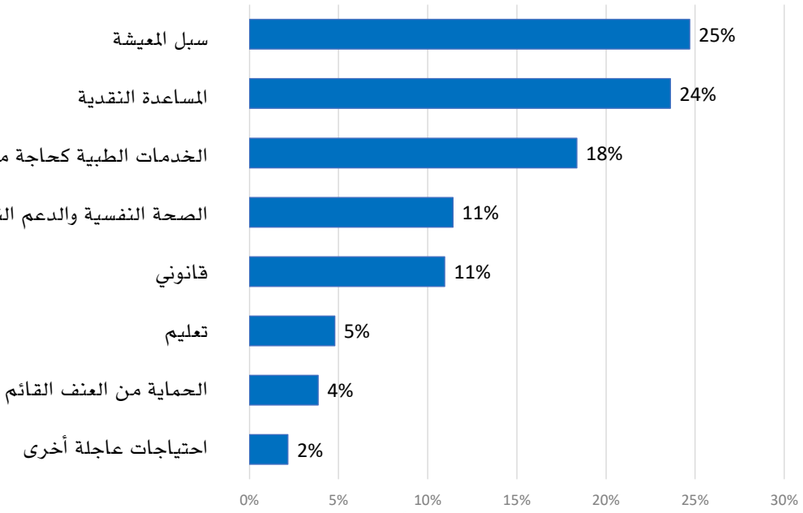

أي من الخدمات التالية تحتاج إليها بشكل عاجل؟

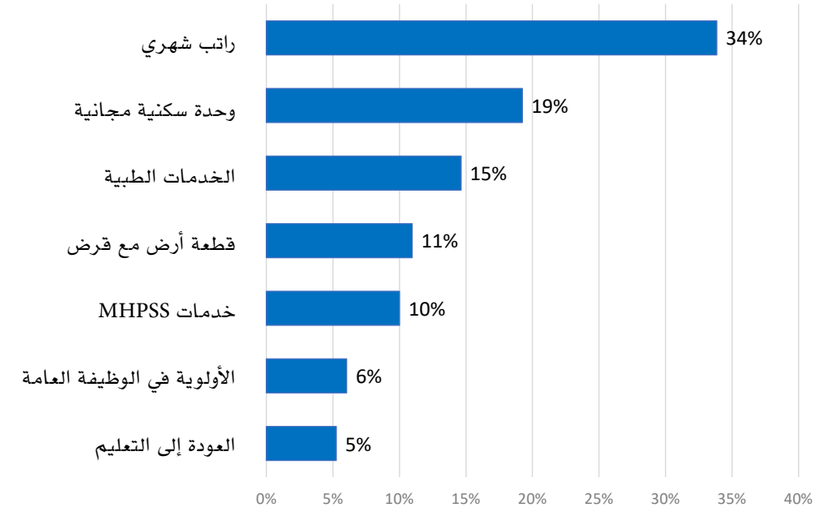

أي من المزايا الفردية المدرجة بموجب قانون الناجيات الإيزيديات هي الأكثر أهمية بالنسبة لك؟

الوصول للمعلومات حول عملية التقديم لقانون الناجيات الإيزيديات

من بين المشاركين في الاستطلاع، تقدم 51% عن طريق موعد شخصي مع المديرية العامة لشؤون الناجيات، و37% عن طريق التقديم عبر الإنترنت من خلال بوابة أور، و12% عن طريق تقديم نسخة ورقية إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات. من بين المتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات الذين تقدموا شخصياً إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات، 57% يوصون بهذه الطريقة لمقدمي الطلبات الآخرين. وبالمقارنة، فإن 35% فقط من المتقدمين عبر التقديم عبر الإنترنت ينصحون الآخرين باستخدام طريقة التقديم هذه.

على الرغم من أن المديرية العامة لشؤون الناجيات تواصل إجراء التوعية لتوفير معلومات حول عمليات التقديم وأهلية وفوائد قانون الناجيات الإيزيديات، إلا أن المستجيبين للتحالف من أجل التعويضات العادلة الذي شملهم الاستطلاع سمعوا لأول مرة أن الطلبات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات كانت مفتوحة من خلال أحد أفراد الأسرة (37٪). أو المنظمات غير الحكومية (19%)، أو وسائل التواصل الاجتماعي (14%)، أو ناجٍ آخر (13%)، مع حصول 3% فقط على هذه المعلومات من المديرية العامة لشؤون الناجيات.

تعكس إجابات الاستطلاع التأثير الكبير الذي أحدثته منظمات المجتمع المدني من خلال جلسات التوعية حول الحق في التعويض وفي دعم عمليات تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات. عند طلب معلومات حول عملية التقديم لقانون الناجيات الإيزيديات، كانت مصادر المعلومات الأعلى تصنيفًا التي اختارها المشاركون هي أحد أفراد الأسرة (24%)، ومنظمة غير حكومية (23%)، وناجي آخر (17%)، والمديرية العامة لشؤون الناجيات (15٪). فيما يتعلق بطلبات المعلومات المحددة التي قدمها المتقدمون إلى قانون الناجيات الإيزيديات عند التقديم، طلب 23% معلومات عن وثائق الطلب المطلوبة، و20% عن أنواع التعويضات المقدمة، و18% فيما يتعلق بأهليتهم لقانون الناجيات الإيزيديات، و17% عن المؤسسات المشاركة في تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات.

يمكن أن تكون هذه النتائج بمثابة دليل لتوجيه المزيد من جهود التوعية من قبل المديرية العامة لشؤون الناجيات لتحديد وملء الفجوات المعلوماتية للمتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات. يجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات الاستمرار في توفير معلومات واضحة ويمكن الوصول إليها حول القضايا المتعلقة بمعايير الأهلية لقانون الناجيات الإيزيديات، وعملية التقديم، ووثائق الطلب المطلوبة، والفوائد المقدمة، والسلطات ذات الصلة المعنية. ينبغي للمديرية العامة لشؤون الناجيات أن تنظر في طريقة بذل المزيد من جهود التوعية لتشمل المشاورات المجتمعية مع الناجين وأسرهم؛ استخدام الوسائل الصوتية والمرئية لنشر المعلومات ومشاركتها بسهولة عبر قنوات التواصل الاجتماعي؛ والتعاون المستمر مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل مباشرة مع المتقدمين المؤهلين لتزويد منشورات المعلومات الصادرة عن المديرية العامة لشؤون الناجيات بمعلومات محدثة عن متطلبات الأهلية ووثائق التقديم المطلوبة.

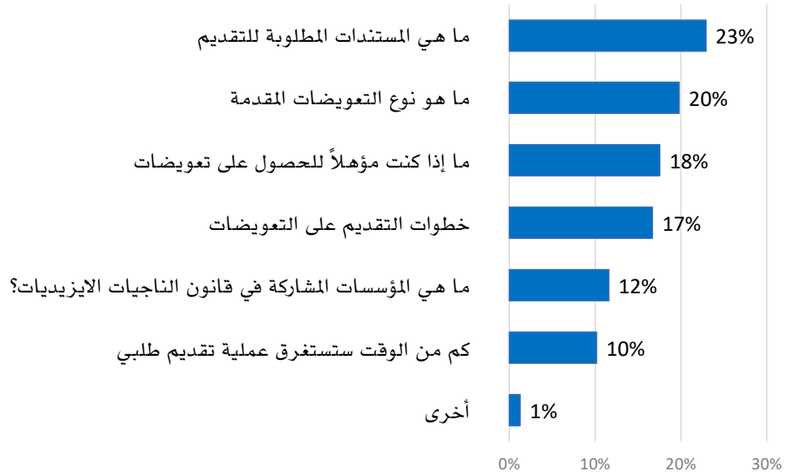

هل طلبت معلومات من أي شخص حول ما يلي قبل تقديم الطلب؟

إمكانية الوصول والتركيز على الناجين في آلية تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات

الغالبية العظمى (80٪) من المتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات يحتاجون إلى الدعم في تقديم طلب قانون الناجيات الإيزيديات مع 20٪ فقط يتقدمون بدون دعم. من بين أولئك الذين حصلوا على الدعم في سياق عملية التقديم لقانون الناجيات الإيزيديات، تم دعم 55% من خلال أحد أفراد العائلة أو صديق، و31% من خلال منظمة غير حكومية، و10% من خلال محام. كانت الأسباب الرئيسية لطلب الدعم هي نقص المعلومات حول عملية التقديم، أو الإعاقة، أو حالات الصحة العقلية، أو مستوى التعليم. وكما أوضح أحد المشاركين الإيزيديين، "بالطبع، لم تكن عملية التقديم سهلة، خاصة وأنني لا أملك أي خبرة في هذا المجال - حتى بمساعدة محامٍ، كانت العملية صعبة للغاية وطويلة، وتتطلب متابعة وجهد كبير، يتطلب التطبيق الكثير من الرحلات إلى الدوائر الحكومية ذات الصلة". إن الزيارات المتكررة واجتماعات المتابعة في مختلف الوكالات الحكومية المطلوبة لاستكمال طلب قانون الناجيات الإيزيديات تثير قلقًا خاصًا للمتقدمين ذوي الإعاقة أو الذين يعانون من ظروف صحية سيئة. من بين المشاركين في الاستطلاع، يعاني 25% حاليًا من إعاقات أو حالات مزمنة تؤثر على حياتهم اليومية، بدءًا من مشكلات الحركة إلى مشكلات الصحة العقلية.

طُلب من المشاركين في الاستطلاع الذين طلبوا الدعم من خلال تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات تحديد أسباب طلب الدعم من قائمة الخيارات. تظهر النتائج أن الأسباب الثلاثة الرئيسية التي دفعت المتقدمين للحصول على قانون الناجيات الإيزيديات إلى طلب الدعم من خلال تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات هي أن التقديم مع الدعم كان أسهل (22٪)، لأن عملية التقديم كانت معقدة للغاية (14٪)، أو لأن المتقدمين لم يتمكنوا من السفر إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات بسبب القيود المالية (16%).

تكشف نتائج الاستطلاع عن وجود علاقة قوية بين الموقع الحالي للناجين والأسباب التي جعلتهم يطلبون الدعم من خلال التقديم على قانون الناجيات الإيزيديات. من المشاركين في

لماذا طلبت الدعم في عملية التقديم؟

سنجار، 57% طلبوا الدعم في طلباتهم بسبب عدم قدرتهم على السفر إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات بسبب القيود المالية. أشار عدد قليل نسبيًا من المشاركين في إقليم كردستان العراق إلى القيود المالية أو البعد الجغرافي كأسباب لطلب الدعم مما يعكس التأثير الإيجابي لتوعية المنظمات غير الحكومية في تسهيل الوصول إلى عملية التقديم على قانون الناجيات الإيزيديات.

فيما يتعلق بالتوزيع بين الرجال والنساء الذين يطلبون الدعم في طلبات قانون الناجيات الإيزيديات، طلبت 83% من المتقدمات الدعم مقارنة بـ 17% فقط من المتقدمين الذكور. من خلال الأسئلة المفتوحة، قدمت العديد من الناجيات رؤى محددة حول كيف أن عدم وجود أحد أفراد الأسرة الذكور يتطلب منهن طلب الدعم من أفراد الأسرة الآخرين أو المحامين، سواء في عملية التقديم أو في مرافقتهن إلى المكاتب الحكومية للوفاء بجميع المتطلبات اللازمة. للتقديم على قانون الناجيات الإيزيديات. أشارت نسبة أعلى بكثير من المتقدمات مقارنة بالذكور إلى مخاوف تتعلق بالسرية (11% من إجابات النساء مقارنة بـ 0% من إجابات الرجال)، والافتقار إلى خيارات رعاية الأطفال (6% من إجابات النساء مقارنة بـ 0% من إجابات الرجال)، والخوف من الوصمة/التمييز من قبل الهيئات الحكومية (11% من ردود النساء مقارنة بـ 0% من الرجال) كأسباب لطلب الدعم في طلبات قانون الناجيات الإيزيديات. وهذا يعكس التحديات المحددة التي تواجه المتقدمات لقانون الناجيات الإيزيديات في مجتمع منظم على التبعية الأبوية مما يؤثر بشكل غير متناسب على وصول الناجيات والأسر التي تعيلها نساء إلى عملية تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات.

التصورات والمساءلة

تؤكد نتائج المسح الذي أجراه التحالف من أجل التعويضات العادلة العديد من المخاوف التي أشار إليها المقررون الخاصون للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحيطة بإدخال المطلب غير القانوني لتقديم شكوى جنائية كشرط مسبق للتقدم للحصول على المزايا بموجب قانون الناجيات الإيزيديات. تم استطلاع آراء المتقدمين بطلبات قانون الناجيات الإيزيديات والناجين الذين استشارهم التحالف من أجل التعويضات العادلة أقروا بصعوبات محددة ناشئة عن استيفاء متطلبات الأدلة الإضافية.[25] إن فرض مثل هذا الشرط الإثباتي المرهق كشرط إلزامي يضيف المزيد من التعقيد إلى الإجراء الإداري المتطلب بالفعل، حيث يجب على المتقدمين الحصول على العديد من المستندات الضرورية لتقديم طلب صالح لقانون الناجيات الإيزيديات. في حين أن 93% من المشاركين في الاستطلاع لديهم بالفعل وثيقة مدنية واحدة على الأقل مطلوبة لتقديم طلب كامل لقانون الناجيات الإيزيديات، والتي حصلوا عليها من خلال دعم أحد أفراد الأسرة أو صديق أو محام، عندما طُلب منهم مقارنة تجاربهم في التقديم بالنسبة للتعويضات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات مع الطلبات الأخرى المقدمة إلى الوكالات الحكومية، أوضح غالبية المشاركين أن قانون الناجيات الإيزيديات يمثل صعوبات فريدة أدت إلى قيام المتقدمين بطلب الدعم في طلباتهم.

من المشاركين الذين قارنوا تجاربهم في التقدم بطلب للحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات مع الطلبات الأخرى المقدمة إلى المكاتب الحكومية (مثل طلبات الهوية أو جواز السفر، أو التقدم للحصول على معاش حكومي للأرامل، أو التقدم للحصول على تعويض بموجب القانون رقم 20، أو طلبات أخرى)، 83% وجدوا أن عملية التقديم لقانون الناجيات الإيزيديات أكثر صعوبة.

الشكوى الأكثر شيوعًا التي أثارها المستجيبون بشأن هذه العملية هي طبيعتها البيروقراطية الطويلة، ويجب على المتقدمين من السلطات المختلفة التعامل معها لتلبية جميع متطلبات التقديم. إن انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية أمر مثير للقلق بشكل خاص عندما يتم أخذ عملية تقديم شكوى جنائية في الاعتبار في تجارب المتقدمين مع عملية تقديم طلب قانون الناجيات الإيزيديات.

وفقا لقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي، تبدأ الإجراءات الجنائية عن طريق تقديم شكوى شفهية أو كتابية إلى قاضي التحقيق، أو محقق الشرطة، أو المسؤول، أو عضو في النظام القضائي.[26] يشمل ضباط التحقيق ضباط الشرطة ورؤساء البلديات والموظفين العموميين الذين يعملون تحت إشراف مكتب المدعي العام العاملين في منطقة مسؤوليتهم.[27] نتيجة لذلك، أثناء الحصول على أوراق التحقيق، يجب على المتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات التعامل مع الأجهزة الأمنية ومراكز الشرطة والدخول/قضاء الوقت في الأماكن التي يعتبرها بعض المشاركين غير مناسبة للنساء. بعد تقديم شكوى جنائية رسميًا، في أغلب الأحيان إما في مركز الشرطة أو المحكمة، ستبدأ أجهزة المخابرات (الاستخبارات) تحقيقاتها مع مقدم الطلب للتحقق مما إذا كانت الادعاءات التي قدمها مقدم الطلب في الشكوى صحيحة. بعد الشروع في عملية الشكوى الجنائية، يجب على المتقدمين لقانون الناجيات الإيزيديات الحضور شخصيا أو أن يمثلهم محام في أجهزة المخابرات للخضوع لتصريح أمني.

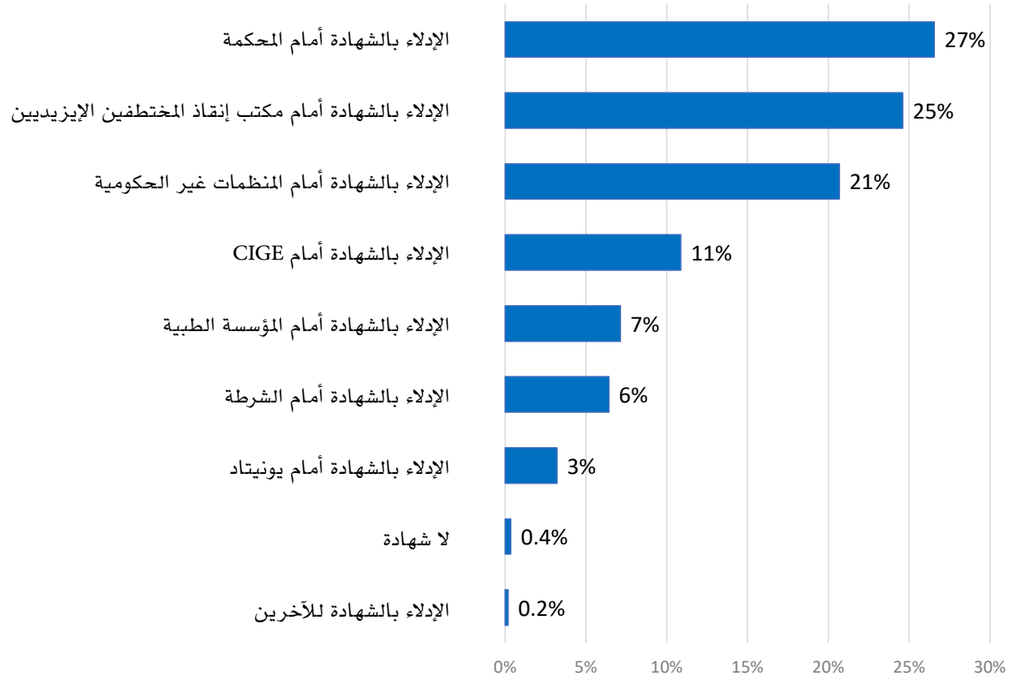

أين أدليت بشهادتك من قبل؟

في حين أن التصاريح الأمنية شرط لجميع المتقدمين على قانون الناجيات الإيزيديات، [28] فإن المتقدمين من الشبك الذين تمت استشارتهم يصفون إجراء إضافي يتطلب من أجهزة المخابرات تسليم خطاب رسمي إلى اللجنة يؤكد أنه لا مقدم الطلب ولا أحد أفراد الأسرة من الدرجة الأولى لديه انتماء إلى داعش. وبينما تم التأكيد على أن مثل هذه الرسائل الرسمية مطلوبة من المتقدمين من الشبك، فإنه ليس من الواضح تمامًا ما إذا كانت يتم تطبيقها في جميع المجالات لجميع المتقدمين بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني، على الرغم من أن التصاريح الأمنية شرط لجميع المتقدمين. تتطلب عملية الحصول على خطاب رسمي من أجهزة المخابرات من المتقدمين من الشبك القيام بزيارات متعددة إلى الجهات المعنية، بما في ذلك وكالات الاستخبارات وأقسام الشرطة والأمن الوطني. وأعربت إحدى المستجيبات من الشبك عن قلقها بشأن "عدم فهم الدوائر الحكومية لخصوصية الناجية ومعاناتها وحالتها النفسية". ينبغي للجنة أن تأخذ في الاعتبار الصعوبات المالية والإدارية والاجتماعية المفروضة على الناجين الذين يحصلون على هذه الرسالة الرسمية ومحاولة تخفيف هذه الأعباء الإضافية على المتقدمين من الشبك.

وأعرب مقدمو الطلبات من الشبك، على وجه الخصوص، عن مخاوفهم المتعلقة بالخصوصية والسرية فيما يتعلق بسلوك مسؤولي الشرطة والأمن. وكانوا يخشون أن تنتشر رواياتهم بين أفراد الأجهزة الأمنية، الذين ورد أن بعضهم كان جزءًا من مجتمعهم، مما يثير المخاوف بشأن الانتهاكات المحتملة للسرية. وكما وصف أحد المستجيبين من الشبك، "ليس من الجيد التقدم بطلب إلى قانون الناجيات الإيزيديات – هكذا تنتشر الأخبار بسرعة بين أفراد الأجهزة الأمنية». أشار المتقدمون بطلبات قانون الناجيات الإيزيديات من الشبك المقيمين في الموصل إلى مخاوف تتعلق بالسرية كسبب لطلب الدعم (23%) والخوف من الوصمة أو التمييز من قبل الهيئات الحكومية (23%). وأوضحت مشاركة أخرى من الشبك أن التحدث عن العنف الجنسي أمام المحققين الذكور أمر غير مسموح به "بسبب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الشبكي". وأشار الناجون من الشبك أيضاً إلى التحديات التي تنشأ نتيجة لعدم وجود مترجمين للغة الشبك في جميع الدوائر الحكومية، وخاصة عند الإدلاء بشهادة رسمية، مما يؤثر على قدرتهم على نقل التفاصيل الصحيحة لقضيتهم بشكل كامل.

وفقا لبيانات المسح، قدم المتقدمون بطلبات قانون الناجيات الإيزيديات، في المتوسط، ما بين 2 و3 شهادات إلى مؤسسات مختلفة. كان الموقع الأكثر اختيارًا للإدلاء بالشهادة هو المحكمة (27%)، ومكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين (25%)، والمنظمات غير الحكومية (21%). من المرجح أن يدلي الأيزيديون الذين شملهم الاستطلاع بشهادتهم في مكتب إنقاذ الأيزيديين المختطفين والمحكمة والمنظمات غير الحكومية ومركز لجنة التحقيقات وجمع الادلة، على الرغم من أن العديد من التركمان الذين شملهم الاستطلاع قدموا أيضًا شهاداتهم في الأخير. كان المشاركون في الاستطلاع من الشبك أكثر ميلاً للإدلاء بشهاداتهم أمام المنظمات غير الحكومية والشرطة والمحكمة.

وتكشف هذه النتائج عن الإفراط في توثيق شهادات الناجين، مما يزيد بدوره بشكل كبير من خطر تعرضهم للصدمة مرة أخرى. وهذا هو الحال بشكل خاص عندما يُجبر الناجون على رواية تفاصيل حميمة تتعلق بالانتهاكات التي تعرضوا لها لمسؤولي الأمن وغيرهم من مسؤولي الدولة. تماشيا مع المادة 5.1 من قانون الناجيات الإيزيديات وكما هو مبين في اللوائح الداخلية، يجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجنة استخدام مصادر المعلومات الحالية كوسيلة لإعداد الطلبات للتحقق. على سبيل المثال، ينبغي للجنة أن تدخل في مذكرة تفاهم مع كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعتبر ذات مصداقية في عمليات التوثيق الخاصة بها.

في حين أعرب 50٪ من المشاركين عن رضاهم العام عن المديرية العامة لشؤون الناجيات واللجنة وعملية التقديم، أفاد المتقدمون غير الأيزيديين، على وجه الخصوص، أن تجربتهم في التفاعل مع المديرية العامة لشؤون الناجيات كانت صعبة. وكما لخصت إحدى الناجيات المسيحيات، فإن "موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات يفتقرون إلى الوعي في التعامل معنا". يعكس هذا الاقتباس ملاحظات أخرى مماثلة من المتقدمين من الشبك ويشير إلى حاجة أوسع لفهم تجارب وحقائق وأنماط العنف الخاصة بالمكونات المسيحية والتركمانية والشبكية. تشير هذه التعليقات إلى الحاجة إلى ضمان خضوع جميع أعضاء موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات للتدريب على الأساليب التي تركز على الناجين، وعدم الإضرار، والاستجابة للصدمات لمساعدة الناجين. يجب أن يأخذ هذا التدريب في الاعتبار موقف وتصورات الناجين غير الأيزيديين لضمان رضاهم طوال عملية تقديم الطلبات، والتحقق من المطالبات، وتقديم الخدمات.

ثالثا: تقديم المديرية العامة لشؤون الناجيات فوائد قانون الناجيات الإيزيديات

يوفر قانون الناجيات الإيزيديات تعويضات مادية فردية للناجين من جرائم داعش المنتمين إلى أحد المكونات الأربعة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات اللاتي نجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وكذلك الناجين من القتل الجماعي والأطفال الأيزيديين المختطفين من قبل داعش. وتشمل المزايا دفعات تعويض شهرية، وقطعة أرض بقرض حكومي أو وحدة سكنية مجانية، وخدمات الصحة الطبية والعقلية والدعم النفسي الاجتماعي والعودة إلى التعليم والتوظيف. تتحد تدابير التعويضات الفردية هذه مع تدابير رمزية أوسع تعمل على الاعتراف بفظائع داعش ومنع تكرارها وتشكل فهمًا أكثر شمولية للتعويضات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات [29] . منذ أغسطس 2023، تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات بنشر أحدث الإحصائيات حول طلبات قانون الناجيات الإيزيديات عبر موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وصفحة المديرية العامة لشؤون الناجيات على الفيسبوك [30]

على الرغم من أنه يبدو واضحا أن معظم التدابير التعويضية ل قانون الناجيات الإيزيديات متوافقة (يمكن للمرء الاستفادة من فائدة واحدة أو أكثر بشكل مشترك، مثل الأرض وفرص التعليم)، لا يمكن تحقيق مدفوعات التعويض الشهرية، والتي يطلق عليها في اصل النص العربي الراتب الشهري، جنبا إلى جنب مع التوظيف العام الذي يتم الحصول عليه من خلال قانون الناجيات الإيزيديات كإجراء تعويضي. والسبب في ذلك هو أن التشريع العراقي يحظر صراحة تلقي راتب مزدوج [31]. يوصي التحالف من أجل التعويضات العادلة بأن تنظر الحكومة العراقية في إجراء استثناء لتخصيص راتب مزدوج في حالة قانون الناجيات الإيزيديات لضمان تمتع المستفيدين من القانون بتعويض شهري إلى جانب التوظيف العام بعد سابقة أرساها قانون مؤسسة الشهداء رقم 2 لعام 2016. [32]

التعويض الشهري

في 1 مارس 2023، تم إصدار دفعات التعويضات الأولى الموعودة بموجب قانون الناجيات الإيزيديات للناجين خلال حفل توزيع أقيم في مكتب المديرية العامة لشؤون الناجيات في الموصل [33] . واليوم، تظل دفعات التعويضات الشهرية أحد نجاحات تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات، وقد حققت حكومة العراق تقدمًا كبيرًا في معالجة الطلبات وتوزيع دفعات التعويضات على المستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات. أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات، اعتبارًا من فبراير 2024، عن إطلاق دفعات التعويضات لـ 1,651 ناجٍ من تنظيم داعش المشمولين بقانون الناجيات الإيزيديات. وبالنظر إلى أن معظم الناجين يعيشون في فقر في المناطق المتضررة في مرحلة ما بعد النزاع أو في المخيمات، فإن هذه المدفوعات الشهرية بموجب قانون الناجيات الإيزيديات لديها القدرة على تحسين نوعية حياة الناجين بشكل ملموس.

ناجية إيزيدية ترسم منزل أحلامها في العلاج بالفن
في عيادة ژيان للنساء
لصورة © سونيا حمد

إحصائيات الناجين المشمولين بموجب القانون رقم (8 لسنة 2021).

1,651
العدد الاجمالي للناجيين ويشمل

1,172
داخل العراق

479
خارج العراق

109 كندا	126 استراليا	240 المانيا
1 امريكا	1 تركيا	2 فرنسا

847
الناجيات وفقاً للمادة الثانية أولاً وثانياً

817 ايزيدية	13 تركمانية	10 شبكية	7 مسيحية

784
الأطفال الذين لم يبلغوا سن (18) سنة أثناء الاختطاف المادة الثانية /ثالثا

348 أناث	436 ذكور

20
عدد الناجين من المقابر الجماعية المادة 2 (رابعا).

المصدر: دائرة شؤن الناجيات, فبراير ٢٠٢٤

ينص قانون الناجيات الإيزيديات على أن دفعات التعويضات الفردية يجب أن تصل إلى ما لا يقل عن ضعف الحد الأدنى لراتب التقاعد المنصوص عليه في قانون التقاعد الموحد [34] (الذي يصل حاليا إلى حوالي 800.000 دينار عراقي أو حوالي 600 دولار)، وبالتالي تحديد الحد الأدنى، ولكن ليس السقف للمدفوعات المالية المضمونة.[35] وبعبارة أخرى، تم منح جميع الناجين الحد الأدنى المضمون من دفعات التعويض. يعتبر تدرج المدفوعات المالية مسألة حساسة ومتنازع عليها ويمكن، كما هو الحال في لوائح قانون الناجيات الإيزيديات، أن يستند إلى معايير الضرر الذي لحق بهم أو معايير أخرى. على سبيل المثال، اختار التحالف من أجل التعويضات العادلة، بعد التشاور مع الناجين، معايير الضعف الاجتماعي والاقتصادي و/أو الجسدي الحالية مثل عدد المعالين، والإعاقة، والأسر التي ترأسها امرأة واحدة.[36] ومهما كانت المعايير، فيجب تطبيقها بشكل متسق وشفاف. وينبغي أيضًا الاستفادة من خيار تخصيص مبلغ التعويض لتلبية الاحتياجات الفردية للناجين المؤهلين بشكل أفضل.

يتم إيداع المدفوعات شهريًا في حسابات إلكترونية يمكن للناجين الوصول إليها عبر بطاقة Qi (بطاقة ذكية) والتي يشار إليها أيضًا باسم بطاقات ماستركارد [37] . يمكن سحب الأموال من أي فرع رسمي لـ Qi Card أو مصرف الرافدين أو أقرب منفذ تابع لراعي Qi Card، ويتلقى الناجون رسالة نصية قصيرة لإعلامهم عند إيداع الدفعة في حساباتهم. بالنسبة لأولئك غير القادرين على سحب الأموال بسبب الإعاقة، أو قيود التنقل بسبب الوسائل المالية، أو السلامة، أو العادات، أو بسبب المسافة من فرع بطاقة Qi Card، يجوز للناجين منح توكيل رسمي (وكالة) لوكيل (وكيل) لسحب الدفعة نيابة عنهم. يتم استخدام طريقة الدفع هذه لجميع مدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبالتالي فهي تتماشى مع الممارسة التي تركز على الناجين من حيث أنها لا تعرض الناجي كمتلقي لتعويضات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

التعليم

في حين تم إعطاء الأولوية لمدفوعات التعويضات الشهرية، فقد اتخذت المديرية العامة لشؤون الناجيات والحكومة العراقية خطوات لتنفيذ تدابير التعويضات الأخرى المنصوص عليها في قانون الناجيات الإيزيديات [38] . يمنح قانون الناجيات الإيزيديات الناجين الحق في استئناف دراستهم، مع استثناء من الحد القانوني للسن الذي حددته وزارة التربية العراقية والذي، نتيجة للأسر، فقد شمل العديد من الناجين من عنف داعش. وبحسب وزارة التربية العراقية، فإن أي طالب يتغيب لمدة عامين عليه الذهاب إلى المدرسة المسائية، وأي طالب فاته أربع سنوات دراسية سيفقد حق الدراسة في المدارس الرسمية الصباحية والمسائية [39] .

اتخذت المديرية العامة لشؤون الناجيات إجراءات لدعم عودة الناجين والناجيات الذين سبق أن استبعدوا من التعليم بسبب هذا الشرط العمري، وذلك بالتنسيق مع عدد من مراكز محو الأمية والتعليم السريع. تقوم منظمة يزدا بالتنسيق مع المديرية العامة لشؤون الناجيات بتوفير تدابير دعم مؤقتة في خدمات إعادة التأهيل التعليمي لـ ٢٠٠ ناجٍ كإجراء مؤقت حتى يتم تشغيل النظام الذي ترعاه الدولة.

التوظيف

ويجب أن يعمل التوظيف كشكل من أشكال التعويض على تعويض فقدان فرص العمل نتيجة للأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي أدت اليها انتهاكات داعش. وعلى هذا النحو، فإن توفير فرص العمل هو بمثابة وسيلة للتعويض وإعادة التأهيل. في حين أن المديرية العامة لشؤون الناجيات مكلفة بتأمين فرص العمل والتي من شأنها تمكين الناجين من تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي،[40] إلا أن هذه الميزة لم يتم تنفيذها بعد بسبب تجميد التوظيف الحالي في وظائف الخدمة العامة الذي أدخلته الحكومة طبقا للمادة 14.2 من القانون رقم 13 لسنة 2023 "الموازنة العامة" لجمهورية العراق الاتحادية (2023 – 2025) [41].

الأرض والإسكان

في 27 كانون الأول (ديسمبر) 2022، وفي خطوة تاريخية، قرر رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني منح الإيزيديين ملكية أراضيهم في 11 بلدة جماعية في سنجار. وافق مجلس الوزراء على مرسوم يقدم حلاً لقضايا ملكية الأراضي التاريخية التي كانت تمنع في السابق الاعتراف الرسمي بملكية سكان سنجار للأراضي والمنازل [42] . أدت هذه التحركات إلى تحقيق استحقاقات قانون الناجيات الإيزيديات من حيث توزيع قطع الأراضي على المستفيدين من القانون [43].

وفي تشرين الأول 2023، التقت المدير العام لشؤون الناجيات سراب الياس مع مساعد محافظ نينوى للشؤون الإدارية رفعت سمو رشو، لمناقشة الإجراءات المتعلقة بتوزيع الأراضي. وأكد محافظ نينوى، أنه تم منح الموافقة لتخصيص 250 قطعة أرض سكنية في سنجار و12 في تلعفر، مساحة كل قطعة 250 متراً مربعاً [44]، لدفعة أولية من المستفيدين، بالتنسيق مع مديرية بلدية نينوى وأمانة القضاء في سنجار [45].

مخيم شيخان للنازحين، 10 يناير/كانون الثاني 2024، شيخان، العراق

الصورة © ألانا ترافرز / مؤسسة زيان

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الحكومة المحلية والمجتمع من خلال «دعم حقوق النازحين في السكن والأراضي والممتلكات في نينوى، شمال العراق» [46] ، لتزويد سكان سنجار بشهادات شغل المساكن. والقصد من ذلك هو أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذه الشهادات في سندات ملكية الأراضي الكاملة في المستقبل. تمثل هذه الخطوة، بالتزامن مع تنفيذ المديرية العامة لشؤون الناجيات لمادة قانون الناجيات الإيزيديات المتعلقة بتوزيع الأراضي، تطوراً مهماً في معالجة السياسات التمييزية ضد الأقليات العرقية والدينية التي كانت قائمة منذ عام ١٩٧٥. ويبقى أن نرى ما إذا كانت ستظل إجراءات التخصيص والتعويض عن الأرض والسكن متاحة في سنجار ونينوى فقط أو ما إذا كان سيتم السماح للناجين المؤهلين بالحصول على حقوقهم في الأرض والسكن في أماكن أخرى في العراق وإقليم كردستان العراق. الحل الأخير فقط هو الذي يتماشى مع العملية القائمة على الحقوق لدعم الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا. وفقاً للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) لا يمكن تحقيق الحل الدائم للنازحين إلا إذا كان النازحون في وضع يسمح لهم باتخاذ قرار مستنير وطوعي بشأن أحد النماذج الثلاثة: إعادة الإدماج المستدام في مكان الأصل، والإدماج المحلي في المناطق التي يلجأ إليها النازحون داخلياً، أو الاندماج في جزء آخر من البلاد [47] . تجدر الإشارة إلى أن قانون الناجيات الإيزيديات لا يقيد تسليم مزايا الأراضي والسكن إلى محافظات أو مناطق محددة في العراق، وبالتالي خلق أساس متين لإنهاء تهجير المستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات وعائلاتهم. كما أنه «لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف تشجيع النازحين داخليًا أو إجبارهم على العودة أو الانتقال إلى مناطق قد تتعرض فيها حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أو صحتهم للخطر» [48] . في ضوء ذلك، من الآمن أن نستنتج أن تنفيذ أحكام قانون الناجيات الإيزيديات التي تمنح حقوق الأرض والسكن في سنجار تعتمد إلى حد كبير على ضمان السلامة وحرية الحركة، في المقام الأول من خلال التنفيذ الكامل والتشاوري لاتفاقية سنجار.

إعادة تأهيل

ينص قانون الناجيات الإيزيديات على إعادة التأهيل كشكل من أشكال التعويض للناجين من صراع داعش والفظائع التي ارتكبتها. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف صراحةً بإعادة التأهيل كشكل من أشكال جبر الضرر في العراق. في 25 مارس 2023، لتلبية احتياجات الناجين لدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في قانون الناجيات الإيزيديات، وقعت المديرية العامة لشؤون الناجيات وثماني منظمات مجتمع مدني من جميع أنحاء إقليم كردستان العراق ومحافظة نينوى اتفاقية تعاون لإنشاء نظام إحالة رسمي لأحكام الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)، وقد سهّلت الاتفاقية حتى الآن إحالة 86 ناجٍ إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي من خلال منظمة فريدة العالمية، ومؤسسة الإيزيديين الأحرار، والخدمات اليسوعية للاجئين، ومؤسسة ژيان، ومؤسسة سيد، و يزدا. من خلال آلية الإحالة هذه، يمكن للمستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات الوصول إلى خدمات الدعم في مناطق إقامتهم الحالية، وبالتالي سد الفجوة المؤسساتية الحالية في خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي المتاحة للناجين.

بدأت المديرية العامة لشؤون الناجيات في التخطيط الاستراتيجي لمرافق الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للمستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية وإقليم كردستان والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عُقدت ورشة عمل دولية لمناقشة تصميم وتجهيز واستدامة الموارد المؤسساتية لتوفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي المتخصصة لدعم إعادة تأهيل الناجين في العراق [49] . على مدار ورشة العمل التي استمرت لمدة يومين - حضرها ممثلون عن المديرية العامة لشؤون الناجيات، والمنظمة

بعد مرور تسع سنوات على هجمات داعش، لا تزال مدينة سنجار تعاني من ظروف قاسية. 12 أغسطس 2023
الصورة © جوان شرو

في 26 مارس، قامت مديرية شؤون الناجيات و8 منظمات غير حكومية من جميع أنحاء كردستان العراق ومحافظة نينوى بتفعيل نظام إحالة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش
الصورة © مؤسسة ژيان

الدولية للهجرة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وحكومة إقليم كردستان، ووزارات الصحة العراقية، وممارسي الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخبراء دوليين - ناقش المشاركون احتياجات الصحة العقلية للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والأطفال الناجين في العراق. ركزت المناقشات على النماذج والمكونات والأساليب المحتملة اللازمة لبناء خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي المؤسساتية للمستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات. وكانت النتيجة تصميم خارطة طريق لإنشاء مراكز متخصصة في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي تابعة للمديرية العامة لشؤون الناجيات في شيخان وسنجار والتي ستلبي احتياجات المستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات.

نظم التحالف من أجل التعويضات العادلة، بالتعاون مع المركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان (المركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان)، سلسلة من المشاورات في يونيو 2023 مع الناجيات والناجين الذكور وأسرهم، بالإضافة إلى الشخصيات الوطنية الرئيسية. أصحاب المصلحة، لمناقشة وجهات نظرهم بشأن إعادة التأهيل كجبر للضرر. وعُقدت ورشة عمل لأصحاب المصلحة لمناقشة الحق في إعادة التأهيل باعتباره تعويضًا في القانون الدولي، وإعادة التأهيل الشامل والمتخصص، والطبيعة المتعددة التخصصات للمفهوم وعلاقته بالعدالة والإفلات من العقاب، وتقديم خدمات إعادة التأهيل. بعد ورش العمل هذه، قامت الدكتورة نيميشا باتيل، المدير التنفيذي للمركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان وأستاذ علم النفس العيادي في جامعة شرق لندن، بتكييف المؤشرات ووضعها في سياقها بشأن الحق في إعادة التأهيل في العراق، بما يتماشى مع المعايير العراقية والدولية لقانون حقوق الإنسان [50] . تتضمن المجموعة النهائية من المؤشرات مؤشرات هيكلية لرصد التدابير والضمانات القانونية والدستورية المتخذة على مستوى الدولة لإعمال الحق في إعادة التأهيل، ومؤشرات المعالجة التي تدرس تدخلات الدولة نحو تحقيق إعادة التأهيل كتعويض، ومؤشرات النتائج التي تستكشف ما إذا كانت الخدمات متاحة للناجين تلبي معايير إعادة التأهيل كشكل من أشكال التعويض بموجب القانون الدولي. تم نشر دليل لاستخدام مؤشرات حقوق الإنسان لرصد تنفيذ وإعمال الحق في إعادة التأهيل المكفول بموجب قانون الناجيات الإيزيديات وسيتم تقديمه رسميًا إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات وأصحاب المصلحة المعنيين في الفترة القادمة[51] .

تخليد الذكرى

يعترف قانون الناجيات الإيزيديات بأن الجرائم المرتكبة ضد المكونات الأيزيدية والشبك والمسيحية والتركمان ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ويكلف حكومة العراق بجعل يوم 3 أغسطس يومًا وطنيًا للذكرى تقام فيه الأنشطة التذكارية [52] . على الرغم من أن حكومة إقليم كردستان تحدد يوم 3 أغسطس باعتباره تاريخًا رئيسيًا وعطلة رسمية لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية للإيزيديين، إلا أن الحكومة العراقية لم تحدد بعد يوم 3 أغسطس باعتباره يومًا وطنيًا للذكرى في تقويمها الرسمي [53].

في حين قام مكتب رئيس الوزراء العراقي بالتنسيق مع منظمة إيزيدية، منظمة فريدة العالمية، لإحياء الذكرى التاسعة للإبادة

الجماعية الإيزيدية في ٣ أغسطس ٢٠٢٣، في فعالية في بغداد حضرهارئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إلا أنه لم يتم بعد تطوير هذا الحدث السنوي الذي تقوده حكومة العراق [54].

وبالنظر إلى حقيقة أن يوم النصر هو عطلة وطنية، بمناسبة ذكرى هزيمة داعش، ينبغي على حكومة العراق تخصيص يوم 3 أغسطس باعتباره عطلة وطنية في جميع أنحاء العراق، مع أحداث محددة لإحياء ذكرى الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديين ومكونات أخرى من قبل داعش[55].

وفي كانون الثاني/يناير 2024، وجه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الوزارات والجهات المعنية بإنشاء نصب تذكاري في بغداد وإقامة معارض فنية لتوثيق جرائم الإبادة الجماعية بحق الإيزيديين والمكونات الأخرى [56]. وهذا يتماشى مع المادة 8.2 من قانون الناجيات الإيزيديات التي تنص على أن السلطات المختصة، بما في ذلك وزارة الثقافة وأمانة بغداد والجهات المعنية الأخرى، يجب أن تقوم ببناء «آثار وتماثيل ومعارض» لتخليد الضحايا [57]. بالإضافة إلى ذلك، قام بتوجيه تطوير الحدائق والطرق ومواقف السيارات الخاصة في موقع النصب التذكاري للإبادة الجماعية الإيزيدية الذي تم افتتاحه مؤخرًا في صولاغ، سنجار. في حين أن النصب التذكاري للإبادة الجماعية الإيزيدية – الذي تم افتتاحه في 18 أكتوبر 2023 – يشيد بصمود وشجاعة المجتمع الإيزيدي ويخلد أرواح الإيزيديين المفقودة، يجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات ان تقوم بمزيد من التنسيق للفعاليات التذكارية في هذا الموقع [58]. يجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات أن تبدأ المفاوضات مع الأطراف المعنية لتحديد دورها فيما يتعلق بالنصب التذكاري وقيادة التنسيق في المزيد من أنشطة إحياء ذكرى المجتمع فيه وفي جميع النصب التذكارية ومواقع الحداد الجماعي الأخرى [59]. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين علينا رؤية إحياء ذكرى الفظائع المرتكبة ضد «المكونات الأخرى» وتجسيد التدابير الرمزية الموجهة ضد هذه المجتمعات. يجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات أن تتابع من خلال التدابير الرمزية الموجهة إلى هذه المجتمعات، وأي تنسيق تقوده المديرية العامة لشؤون الناجيات في هذا الشأن يجب أن يتم تصميمه بعد التشاور مع الناجين وأفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني لدمج طقوس وسلوكيات خاصة بالمجتمع والتقاليد.

في 15 فبراير 2024، نشر التحالف من أجل التعويضات العادلة بيانًا يحث فيه الحكومة العراقية على متابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار يوم 3 أغسطس يومًا عالميًا للتأمل لجميع الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية على يد داعش [60]. وكوسيلة للاعتراف بالإبادة الجماعية دوليا، وتكريس ذكرى الثالث من أغسطس في الذاكرة العامة، وضمان عدم تكرار جرائم داعش، فإن القرار سيشجع جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة على الاحتفال باليوم الدولي و إنشاء برنامج توعية للأمم المتحدة لتثقيف السكان على مستوى العالم حول الفظائع التي يرتكبها داعش. تنص المادة 7.2 من قانون الناجيات الإيزيديات على أن وزارة الخارجية العراقية، بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية المعنية، "تقوم بالكشف عن هذه الجرائم في المحافل الدولية". من خلال متابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحدد يوم 3 أغسطس يومًا عالميًا للتأمل لجميع الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية التي ارتكبها داعش، ستتخذ الحكومة العراقية خطوات نحو الدعوة إلى هذا الاعتراف العالمي وإحياء ذكرى الإبادة الجماعية، فضلاً عن آليات التعليم والتوعية واهتمام الأمم المتحدة ومساعدتها.

في 3 أغسطس 2023، اجتمعت مجموعة من منظمات المجتمع المدني الإيزيدية وقادة المجتمع والمثقفين للدعوة إلى تخصيص 1.5 مليار دولار (واحد بالمائة من الميزانية السنوية) من الأموال المخصصة لدعم إعادة إعمار سنجار بحلول 3 أغسطس 2024. [61] بعد إقرار ميزانية العراق 2025-2023، والتي شهدت تخصيص 38 مليون دولار لإعادة إعمار سنجار وسهل نينوى، دعت الجماعة إلى الاستثمار في البنية التحتية والإسكان والملكية الخاصة، بدلاً من الاستثمار في المشاريع الرمزية وحدها، من أجل تمكين النازحين من العودة إلى ديارهم.

البحث عن المفقودين والتنقيب عن المقابر الجماعية

تتولى المديرية العامة لشؤون الناجيات، بالتنسيق مع الجهات المعنية وذوي الضحايا، البحث عن ضحايا داعش الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً [62]. منذ عام 2022، قامت المديرية العامة لشؤون الناجيات بالتنسيق مع الفريق الوطني المتخصص المكون من مديرية الطب العدلي (MLD) (تابعة لوزارة الصحة) ومؤسسة الشهداء، ومديرية شؤون المقابر الجماعية (MGD)، بدعم من اللجنة الدولية للأشخاص المفقودين (ICMP) والمنظمة الدولية للهجرة في العراق، لجمع المعلومات وعينات الدم من أقارب الضحايا الأيزيديين في سنجار.[63] وفي يوليو 2023، أطلق فريق وطني متخصص حملة لجمع عينات الدم من أقارب المفقودين في إقليم كردستان العراق، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للمفقودين ولجنة التحقيقات وجمع الأدلة. ونُفذت هذه الحملة، التي استمرت خلال الفترة من 22 إلى 31 تموز/يوليو، في مخيم ومجمع شاريا.[64] ومع ذلك، ومع الاعتراف بصعوبات إنشاء "مطابقات الحمض النووي" وتلبية معايير عالية لضمان الجودة في موقف تم فيه القضاء على عائلات بأكملها، فقد اشتكى بعض الناجين من تقديم عينات الدم المرجعية عدة مرات دون نتائج ملموسة.[65] وفي حين أن جمع أعداد كافية من عينات الدم لضمان معدل عالٍ من الضمان الإحصائي أمر ضروري، فمن الضروري أيضًا التأكد من عدم مطالبة الناجين بتقديم عينات دم تكميلية دون سبب قوي.

دفن ضحايا داعش الإيزيديين في قرية كوجو في شنكال

الصورة © مؤسسة ژيان

وفي 24 كانون الثاني/يناير 2024، أقيمت مراسم دفن 41 ضحية إيزيدية في موقع النصب التذكاري للإبادة الجماعية الإيزيدية في سنجار. وسبق ذلك مراسم تشييع رسمية أقيمت في بغداد في 22 كانون الثاني/يناير الماضي.[66] في حين لم يتم بعد استخراج الجثث من مقبرة علو عنتر الجماعية قرب تلعفر، والتي تضم ضحايا من المكونين التركماني والإيزيدي، وغيرها من مواقع المقابر الجماعية في سنجار. ، يجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات أن تستمر في التنسيق مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش ، و اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين ، و مديرية المقابر الجماعية ، و مديرية الطب الشرعي ، والسلطات الأخرى ذات الصلة لمواصلة استخراج الجثث وإعادة الرفات إلى مثواها الأخير.

وفي فبراير 2024، أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات عن إطلاق لجنة للبحث عن مصير المفقودين والمختطفين.[67] ومن الآليات التي اعتمدتها هذه اللجنة استمارة إلكترونية لتسجيل وجمع البيانات عن جميع حالات المختطفين والمفقودين المتعلقة بالمكونات الأربعة المعترف بها المؤهلة للتعويضات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات.[68] يمكن للأفراد تسجيل تفاصيل الأشخاص المفقودين، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية أو الوثائق المتاحة، لتقديمها إلى قاعدة البيانات. يجب أن تدرك المديرية العامة لشؤون الناجيات أن مشاركة الناجين في المساعدة في البحث عن أقاربهم المفقودين تأتي بتكلفة ويمكن أن تؤدي إلى خسائر فادحة للناجين، نفسيا وماديا. ويجب على المديرية العامة لشؤون الناجيات أن تأخذ في الاعتبار عوامل مثل إعادة الصدمة والقيود الاجتماعية والاقتصادية، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على الناجين أثناء تعاملهم مع هذا النموذج الإلكتروني وعند تقديم عينات الدم. ينبغي للجنة المشكلة حديثًا أن تنظر في المشاركة والتواصل والتشاور مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، ويجب أن تستند قواعد البيانات الموجودة [69] بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة الاجتماعية المشاركة في توثيق المفقودين أو المشاركين في عمليات البحث.

كتابات على أحد البيوت في احد المجمعات على مشارف دهوك، 9 يناير/كانون الثاني 2024، دهوك، العراق
الصورة © آلانا ترافرز / مؤسسة ژيان

رابعا: القدرة الإدارية للمديرية العامة لشؤون الناجيات

واجهت المديرية العامة لشؤون الناجيات صعوبات في تعزيز قدرتها الإدارية نتيجة لتجميد التوظيف بموجب المادة 14.2 من القانون رقم 13 لسنة 2023 "الموازنة العامة" لجمهورية العراق الاتحادية (2025-2023).[70] قام التحالف من أجل التعويضات العادلة بتنسيق جهود المناصرة بين منظمات المجتمع المدني والحلفاء الدوليين لضمان حصول المديرية العامة لشؤون الناجيات على الموارد المناسبة للوفاء بتفويضها وإدارة وتنفيذ برنامج التعويضات الموسع المنصوص عليه في قانون الناجيات الإيزيديات. يشيد التحالف من أجل التعويضات العادلة بأي تطورات تم إجراؤها لتخفيف النقص في العمالة داخل المديرية العامة لشؤون الناجيات، بما في ذلك تعيين موظفين دائمين والمساعدة في بناء قدرات موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات من خلال التدريب على التركيز على الناجين والمطلعين على الصدمات. لضمان التنفيذ الكامل لجميع جوانب قانون الناجيات الإيزيديات.

ممولاً في البداية من خلال قانون الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية، الذي صدر في يونيو/حزيران 2022، والذي سمح لحكومة العراق باستخدام الأموال العامة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتنمية العاجلة، وفي 12 يونيو/حزيران 2023، وافق البرلمان العراقي على قانون الموازنة لعام 2023 - 2025 بتخصيص مبلغ قياسي قدره 153 مليار دولار سنوياً. أعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد جاسم الأسد في حزيران/يونيو 2023 عن تخصيص 25 مليار دينار عراقي (حوالي 19 مليون دولار) في الموازنة الجديدة لتمويل تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات.[71] من أجل مواجهة المعلومات الخاطئة والتلميحات التي لا أساس لها من الصحة، سيكون من المفيد للحكومة العراق ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات، ان تقدم مخططًا شفافًا لتفاصيل المبلغ المخصص لتمويل كل جانب من جوانب تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات، بما في ذلك و ليس على سبيل الحصر التكاليف الإدارية وتكاليف التوعية والتطبيق والتحقق، فضلاً عن تكاليف تنفيذ التدابير التعويضية المتنوعة حتى نهاية دورة الميزانية الحالية. سيزيد هذا من ثقة الناجين، مجتمعاتهم والجهات الفاعلة الأخرى بعملية تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات.

لأكثر من عام، لم يتم تعيين ممثل معين من حكومة إقليم كردستان في اللجنة، رغم أن المادة 10 من قانون الناجيات الإيزيديات تنص على أن أحد أعضاء اللجنة الثمانية يجب أن يكون من حكومة إقليم كردستان. يوصي التحالف من أجل التعويضات العادلة حكومة إقليم كردستان بدعم تنفيذ القانون من خلال الإسراع بتعيين ممثل في اللجنة.

تعديلات على قانون الناجيات الإيزيديات

قبل اعتماد قانون الناجيات الإيزيديات، لعب الائتلاف من أجل التعويضات العادلة وأعضائه المؤسسين والناجين الأيزيديين دورًا رائدًا في صياغة اقتراحات لتوسيع معايير الأهلية لقانون الناجيات الإيزيديات.[72] ودعا التحالف من أجل التعويضات العادلة، على وجه الخصوص، إلى إدراج جميع ضحايا العنف الجنسي المرتكب خلال الصراع مع داعش في العراق، بما في ذلك جميع الناجين من الإناث والذكور، البالغين والأطفال على حد سواء، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني، وبغض النظر عما إذا كانت الجرائم قد ارتكبت من قبل الدولة المسلحة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية. كما أخذ التحالف من أجل التعويضات العادلة في الاعتبار حقوق الأطفال الذين ولدوا من خلال أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وأمهاتهم وقاموا بتضمين عائلات الناجين كفئة قائمة بذاتها من المستفيدين من الحق في إعادة التأهيل.[73]

وفي فبراير 2024، عقدت لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين، برئاسة النائب حسن سالم، اجتماعاً لمناقشة التعديل الأول لقانون الناجيات الإيزيديات.[74] وبعد المناقشات، اتفقت اللجنة على رفع قانون التعديل الأول لقانون الناجيات الإيزيديات إلى رئاسة مجلس النواب للقراءة الأولى للبدء بالصياغة التشريعية. تتعلق التعديلات المقترحة على قانون الناجيات الإيزيديات بمعايير الأهلية وتسعى إلى ضم الأطفال من مجموعات الضحايا الأخرى المعترف بها من المكونات الأربعة المدرجة في القانون، وتبديل تاريخ التطبيق إلى 10 يونيو 2014، وهو تاريخ سقوط الموصل. كان رد فعل المجتمع الإيزيدي قويا على إمكانية تغيير اسم القانون، مما يسلط الضوء على أهمية الحفاظ على إشارة محددة إلى الإيزيديين في قانون الناجيات الإيزيديات كشكل من أشكال الاعتراف الرمزي بالناجين. لكن يبدو أن مشاورات إضافية تجري حاليًا قبل اتخاذ أي قرار بشأن تعديلات القانون.

لا يزال قانون الناجيات الإيزيديات لا يتناول القضايا الحساسة المحيطة بالأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، أو الرجال أو الصبية المعرضين للعنف الجنسي، أو الناجين الذين ينتمون إلى مجموعات أخرى استهدفها تنظيم داعش، مثل الكاكائيين، والعرب السنة والشيعة، الذين لا يتم الاعتراف بهم كأشخاص. مؤهلة بموجب القانون.[75]

قانون الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية، الذي صدر في يونيو/حزيران ٢٠٢٢، والذي سمح للحكومة العراقية باستخدام الأموال العامة لتلبية الاحتياجات الملحة للأمن الغذائي والتنمية

$153 مليار

وافق البرلمان العراقي على قانون موازنة -2023 2025

$19 مليون

تم تخصيصه في الموازنة الجديدة لتمويل تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات

خامسا: رسائل من الناجين وأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات

"أنا سعيد لأن هذا القانون يؤتي ثماره. وسابقاً كنا نسمع الناجين يشتكون من الصعوبات المعيشية وتدهور الوضع الاقتصادي. إلا أنني وأخرين ممن ساهموا في تشريع هذا القانون، أفتخر بأن العديد من نسائنا وفتياتنا قد تحسنت أوضاعهن الاقتصادية. هناك تطبيق لهذا القانون، لكن كما تعلمون فإن العراق يواجه بيروقراطية وعقبات وتأثيرات سياسية قد تؤثر في ملف معين، خاصة فيما يتعلق بالإيزيديين والأقليات الأخرى. لكن بشكل عام أرى أن هذا القانون يطبق بشكل جيد. أنا سعيد جدًا لأنه كان لي تأثير واضح وكبير على هذا القانون الذي استفاد منه العديد من المجتمعات المتضررة من داعش. واليوم، يحصلون على تعويضات لائقة تساهم في التخفيف من بعض معاناتهم. ومع ذلك، من الضروري أن نلاحظ أنه لا يمكن لأي مبلغ من المال أن يعوض الضرر الذي تعرضوا له، سواء كان ذلك من خلال الاعتداء أو الاغتصاب أو العبودية التي تعرضت لها بناتنا وأخواتنا."

صائب خضر

عضو البرلمان العراقي السابق عن الكوتا الايزيدية

"... قدم قانون الناجيات الإيزيديات بصيص أمل وبادرة تعني أنه بالنسبة للمجتمع الإيزيدي والشبك والتركمان والمجتمع المسيحي، الذين تأثروا بشكل غير متناسب من الإبادة الجماعية التي ارتكبها داعش وشعروا أنهم لم يتمتعوا بالحماية خلال الفترة التي كان فيها داعش يسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي في العراق، فإن قانون الناجيات الإيزيديات واعتماده في البرلمان والالتزام القوي من الحكومة العراقية بتمويل تنفيذ هذا القانون يشير إلى هذه المجتمعات بأن السلطات في العراق تهتم بهذه المجتمعات. إنهم يريدون توفير الإنصاف والاعتراف الرسمي الذي يمكن أن يظهر لهم أنهم مرغوب بهم في هذا البلد وأن لديهم مستقبل في هذا البلد. أود أن أقول إن قانون الناجيات الإيزيديات هو قانون عدالة انتقالية طموح للغاية، وهو لا يغطي التعويضات فحسب، بل يدعو أيضًا إلى العدالة والمساءلة عن الإبادة الجماعية، والبحث عن المفقودين، وإحياء الذكرى ومن المهم حقًا مواصلة الجهود لتنفيذه."

ساندرا أورلوفيك

رئيس فريق العدالة الانتقالية في المنظمة الدولية للهجرة في العراق [76]

"بالنسبة لي، لا يمكن لأي قدر من التعويضات أو الاعتراف أن يزيل الظلم الذي لحق بهؤلاء الناس. آمل أن تكون هذه بداية عملية لا نقدم من خلالها التعويضات من الدولة العراقية والسلطات العراقية فحسب، وهي مسؤولية أخلاقية في كثير من النواحي تجاه مواطنينا وشعبنا، ولكن أيضًا، كما نأمل، سيأتي اليوم الذي نستطيع فيه حشد الجهود الدولية الجادة [حتى] يجب على كل من ساعد داعش على ارتكاب هذه الجرائم، أن يدفع ثمن هذه الجرائم ويجب أن يدفع تعويضات للضحايا، وفي مقدمتهم الإيزيديين، الذين عانوا من محنة رهيبة ومروعة في تلك الفترة... الحديث عن تعويض ضحايا داعش والفتيات الإيزيديات بقطعة أرض، بمعاش شهري بأي وسيلة مادية، ليس تعويضاً حقيقياً. لقد كانت هذه جريمة ضخمة، فقد سُلبت حياة العديد والعديد من الأشخاص، وبراءتهم، وكل ما لديهم، ولا توجد طريقة، أو قدر من التعويض يمكن أن يعوضهم. آمل أنه من خلال هذه التجربة المروعة، وهذه الجريمة الفظيعة، يمكننا الدفع بقضية تجريم أي شخص، ليس فقط جماعة داعش نفسها، ولكن أي شخص ساعدهم وموّلهم وجعلهم مسؤولين عن هذه الجرائم. هذا هو أملي. وسأكون هناك للمساعدة بأي طريقة ممكنة".

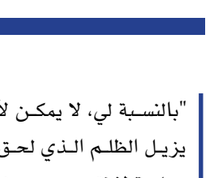

برهم صالح

الرئيس العراقي السابق

"ليس لدي ما أقوله غير أن القانون ظالم، والمديرية ظالمة، ولا عدالة لمن ليس له غير الله. غير عادلة للمكونات الشبكيّة والتركمانية."

أحدى الناجيات من الشبك

"باعتباري أحدى الناجيات من الشبك، أود أن أقول إن القانون غير عادل لنا ولا يوجد فيه عدالة، ومن يدعم أن القانون جيد فهو أيضًا شخص غير عادل. وكنا نتوقع أن يكون القانون عاملاً مساعداً للناجين من الشبك ويرفع مظالمنا، لكن العكس هو الصحيح. القانون زاد من معاناتنا ومظالمنا لأن بعض المواد لا تشملنا ولا تشمل أطفالنا ورجالنا".

أحدى الناجيات من الشبك

"لقد تم تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات، لكن بالنسبة لي، هذا ليس شيئًا أفتخر به أمام حكومتي. في تاريخ العراق، هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها فعل شيء باسم الإيزيديين، لكنهم يحاولون تغيير اسم القانون للأسف لأنه يحمل اسم الإيزيديين. هناك بنود كثيرة في قانون الناجيات الإيزيديات، لكنهم يعملون على دفع التعويضات فقط. وهناك بنود أخرى مهمة جداً وكلما نسألهم يقولون الميزانية لا تكفي لعلمنا أن هناك بنود لا تحتاج إلى ميزانية، مثلاً تشكيل لجنة للبحث عن المختطفين يحتاج تنسيق، التعليم يحتاج فقط إلى موافقة وزارة التربية والتعليم. وأعتقد أنه العمل على تنفيذه بجدية على تنفيذه هو أهم من تعديله وتغيير اسمه. نحن الناجين نرفض تعديل قانون الناجيات الإيزيديات لأن اسم القانون جزء بسيط من التعويضات."

ناجية إيزيدية

عضو شبكة الناجيات الإيزيديات

"نأمل في تغيير القانون المتعلق بالمكون التركماني ليشمل الناجيات القاصرات والناجيات الصغار من كافة الأعمار".

ناجية تركمانية

سادسا: التطورات في جهود العدالة الجنائية

في حين أن قانون الناجيات الإيزيديات يشكل خطوة حاسمة في توفير العدالة لضحايا فظائع داعش، فإن قانون الناجيات الإيزيديات، والمديرية العامة لشؤون الناجيات باعتبارها الجهة المنفذة له، غير قادر على تحقيق العدالة للناجين وحدهم ويجب عليهم التنسيق مع آليات العدالة الانتقالية الأخرى. تم وضع الكثير من الأمل في تحقيق العدالة والمساءلة في فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها الناجون من تنظيم داعش، وبالتالي فإن الإعلان عن إغلاقه المفاجئ تسبب في قلق مجموعات الضحايا.

> تم إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش، بناءً على طلب العراق، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2379 المؤرخ 21 سبتمبر 2017 لدعم الجهود المحلية العراقية لمحاسبة داعش على الجرائم التي ارتكبها في البلاد من خلال "جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق عن الأفعال التي قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبتها جماعة داعش الإرهابية في العراق، بأعلى المعايير الممكنة ... لضمان أوسع استخدام ممكن أمام المحاكم الوطنية، واستكمالا للتحقيقات التي تجريها السلطات العراقية، أو التحقيقات التي تجريها سلطات في بلدان ثالثة بناء على طلبها". نظرًا للشرط الصريح بأن الأدلة على الجرائم التي يتم الحصول عليها من خلال عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش يجب أن تستخدم فقط "في إجراءات جنائية عادلة ومستقلة، بما يتوافق مع القانون الدولي المعمول به، والتي تجريها جهات مختصة مع المحاكم على المستوى الوطني مع السلطات العراقية المعنية باعتبارها المتلقي الرئيسي المقصود"، لم يتمكن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش، حتى الآن، من مشاركة معظم الأدلة التي جمعها مع السلطات العراقية. والسبب في ذلك هو أن التشريعات الوطنية التي تدمج الجرائم الدولية في النظام القانوني العراقي - والتي من شأنها أن تمكن من الملاحقات الجنائية لأعضاء داعش بتهمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية - لم يتم سنها حتى الآن، في حين أن المحاكمات التي تتم بموجب قانون مكافحة الإرهاب لا تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة وقد تفرض عقوبة الإعدام.[77] المستشار الخاص مكلف "بالعمل مع الناجين، بطريقة تتفق مع القوانين الوطنية ذات الصلة، لضمان الاعتراف الكامل بمصالحهم في تحقيق المساءلة عن تنظيم داعش."[78]

تدير خبيرة القانون الجنائي الدولي فيونا ماكاي مناقشة منظمات المجتمع المدني العراقية حول العدالة والمساءلة عن جرائم داعش في العراق، 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، أربيل، العراق.

الصورة © مؤسسة زيان

بتاريخ 05 سبتمبر 2023، أرسل وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين رسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها تجديد ولاية يونيتاد لمدة عام دون إمكانية التمديد.[79] وأكد الوزير حسين في الرسالة أنه خلال هذه الفترة، يجب على يونيتاد تسليم جميع الأدلة التي تم الحصول عليها في العراق منذ بداية ولايته، ووقف تبادل الأدلة مع دول ثالثة، والكشف للسلطات العراقية عما سبق أن شاركه.

في 14 سبتمبر، قام التحالف من أجل التعويضات العادلة بتنسيق رسالة كتابية إلى مكتب رئيس الوزراء توضح مخاوف منظمات المجتمع المدني بشأن عدم تجديد ولاية يونيتاد، ولفت الانتباه إلى فشل الحكومة العراقية في سن تشريع لمحاكمة تنظيم داعش بتهمة الإبادة الجماعية. والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، أو إنشاء آلية مساءلة جنائية لوضع هذه التشريعات موضع التنفيذ، ومطالبة حكومة العراق بعدم تقييد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها ولاية داعش. بالإضافة إلى ذلك، قام أعضاء التحالف من أجل التعويضات العادلة، بقيادة يزدا، بالتوقيع ونشر بيان أقرته 50 منظمة محلية ودولية، بما في ذلك مجموعات الناجين، يدعو العراق ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تجديد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها ولاية داعش بعد سبتمبر 2024 ولطالما كان ذلك ضروريًا. كما طالب البيان بوضع استراتيجية لمحاكمة جرائم داعش في ظل حقوق المحاكمة العادلة وتطوير إطار قانوني لمحاكمة الجرائم الدولية من خلال الالتزام بآلية تركز على الناجين.[80]

على الرغم من هذه المحاولات، في 15 سبتمبر 2023، صوّت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على اعتماد القرار 2697، الذي يمنح ولاية نهائية لفريق التحقيق (يونيتاد) لمدة عام واحد غير قابلة للتمديد حتى 17 سبتمبر 2024. [81] وطلب مجلس الأمن الدولي من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحلول 15 يناير/كانون الثاني 2024، تقرير يتضمن توصيات حول طرق مشاركة فريق التحقيق الأدلة التي تم جمعها مع السلطات العراقية. وطلب أيضًا أن يواصل المستشار الخاص ليونيتاد تقديم التقارير عن أنشطة الفريق كل 180 يومًا

وفد من أعضاء التحالف ومجلس الناجين يناقش آفاق العدالة الجنائية التي تركز على الناجين مع المستشار الخاص للأمم المتحدة ورئيس فريق التحقيق كريستيان ريتشر، 12 يوليو/تموز 2023، بغداد، العراق
الصورة © مؤسسة ژيان

يومًا ووضع خارطة طريق لإنجاز ولايته بحلول 15 مارس 2024. بالإضافة إلى ذلك، كلف القرار يونيتاد والعراق بوضع الطرق لتبادل الأدلة مع دول ثالثة قبل أن يتمكن فريق التحقيق من مواصلة تنفيذ هذا الجانب من ولايته. رداً على هذا الإعلان، نظم التحالف من أجل التعويضات العادلة مشاورات حول مسارات المساءلة وتبادل الأدلة التي جمعها يونيتاد، بما في ذلك جلسة شخصية عقدت في 21 نوفمبر 2023 في أربيل.[82] تم خلال هذا الحدث، الذي حضره الناجون وأعضاء التحالف من أجل التعويضات العادلة، إلى جانب ممثلي وكالات الأمم المتحدة في العراق، استكشاف استراتيجية الإنجاز لفريق يونيتاد، والرصد الفعال للمحاكمات الجنائية المحتملة ضد أعضاء داعش في العراق، بالإضافة إلى الموضوعات المتعلقة بمشاركة الأدلة التي تم جمعها بواسطة يونيتاد مع السلطات العراقية وأطراف ثالثة. تمت مشاركة نتائج هذه المشاورات، بالإضافة إلى تفضيلات الناجين التي تم الحصول عليها من خلال عملية تشاور منفصلة مع مجموعات الناجين المختلفة - من بينها شبكة الناجين الأيزيديين، وشبكة أصوات الناجين، و مانحي الأمل - مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية.

في 15 يناير 2024، قدم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقريره حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2697/2023، إلى جانب المبادئ التوجيهية لتبادل الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش بالإضافة الى الملحقات، بما في ذلك

،مشاورات التحالف حول مسارات المساءلة والمشاركة الأدلة بعد إنهاء ولاية يونيتاد
نوفمبر 2023، أربيل، العراق
الصورة © مؤسسة ژيان

مذكرة منفصلة من رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش، تحدد الأدلة التي يمكن مشاركتها مع العراق وكيفية ذلك.[83] لكي يحصل العراق على الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش من الناجين والشهود على فظائع داعش، يجب عليه تلبية المتطلبات المنصوص عليها في القانون الدولي، وأفضل ممارسات الأمم المتحدة، وإنشاء نظام داخلي للتعامل السليم مع الأدلة. ولمشاركة هذه الأدلة مع أي دولة، بما في ذلك العراق، يجب على فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش الحصول على موافقة مستنيرة من مقدمي المعلومات. وهذا يتماشى مع ورقة موقف التحالف من أجل التعويضات العادلة بشأن آلية محاسبة داعش في العراق والتي تسترشد بآراء الناجين وتستند إلى القانون العراقي والدولي وأفضل الممارسات.[84] وأكد فريق يونيتاد أيضاً أن تبادل الأدلة مقيد بشرط أن يكون استخدام الأدلة متسقاً مع الحق في محاكمة عادلة ويتماشى مع سياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها، مما يعكس المخاوف على الصعيدين المحلي والدولي بشأن اللجوء إلى عقوبة الإعدام في النظام القانوني العراقي وأن الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش قد تؤدي إلى إجراءات جنائية تُفرض فيها عقوبة الإعدام. وأخيراً، لمنع جعل الأدلة غير نشطة من خلال الأرشفة، يوصي الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء مستودع للأدلة لضمان الاستخدام الفعال لهذه الأدلة في العراق وأماكن أخرى. وبما أن الأمم المتحدة ليس لديها آلية أو اختصاصات واضحة لتبادل الأدلة، فإن تطوير آلية لتلقي الأدلة أمر في غاية الأهمية. ويتوافق هذا، إلى حد كبير، مع تفضيلات الناجين والمجتمع المدني العراقي المجتمعين تحت مظلة التحالف من أجل التعويضات العادلة خلال المشاورات التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.[85]

لم يتم بعد تحقيق العدالة للناجين من فظائع داعش في المحاكم العراقية بسبب غياب إطار قانوني فعال يعترف بجرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية داخل النظام القانوني المحلي. ومع ذلك، يجري إحراز تقدم لتعديل هذه المسألة كما ورد في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي من نائب وزير الخارجية عمر البرزنجي بتاريخ 28 ديسمبر 2023. أنجز رئيس الوزراء العراقي مشروع قانون مكافحة الجريمة الدولية الذي تم إرساله إلى مجلس الدولة للنظر فيه. مشروع القانون هذا تم تطويره من قبل اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني، والتي تعد المدير العام للمديرية العامة لشؤون الناجيات سراب إلياس عضوا فيها. وسيعود إلى مجلس الوزراء للتصويت عليه قبل إرساله إلى مجلس النواب العراقي لإقراره. وفي هذا الصدد أيضًا، توصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش وحكومة العراق إلى تفاهم حول طرق تبادل الأدلة مع دول ثالثة، والذي تم استئنافه وفقًا لذلك. وهذا أمر ذو أهمية كبيرة، حيث أن سبل المساءلة أمام المحاكم الأجنبية عن جرائم داعش في العراق، والتي تعتمد جزئيًا على الولاية القضائية العالمية، ستستمر نشطة.

أكاديمية جنيف طاولة مستديرة مع الوفد العراقي
الصورة © GSF

سابعا: جهود المناصرة والتعاون الدولي

لقد كانت الدعوة الدولية حاسمة لتعزيز الحاجة إلى العدالة والمساءلة لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش. لفتت العديد من الأحداث الأخيرة الانتباه إلى تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات. في 26 يونيو 2023، اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، نشر التحالف من أجل التعويضات العادلة تقرير المتابعة الخاص به حول حالة تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات، والذي يقع في قلب عمل لجنة مناهضة التعذيب (توصيات لجنة مناهضة التعذيب بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ذات الأولوية في الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب بشأن العراق الصادرة في 13 مايو 2022. [86] في 29 نوفمبر 2023، التحالف من أجل التعويضات العادلة، إلى جانب مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان، و المدافعون عن حقوق المرأة الكردستانية (KWRW)، وشبكة النساء من أجل السلام (WPN)، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI)، والمنظمة الدولية للهجرة، استضافوا مؤتمرًا شخصيًا في أربيل حول الإمكانات التحويلية لقانون الناجيات الإيزيديات في تشكيل الاستجابات لضحايا التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في العراق.[87]

في الفترة من 6 إلى 8 ديسمبر 2023، شاركت منسقة الاتصال في التحالف من أجل التعويضات العادلة، ونسه شمعون، في الاجتماع الإقليمي "الدروس المستفادة والممارسات الجيدة للعدالة الانتقالية في سياق الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" في الرباط، المغرب، نظمه مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط. نظراً لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 51/23 بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، قدمت ونسه شمعون قانون الناجيات الإيزيديات باعتباره ممارسة جيدة للعدالة الانتقالية وأداة للتعافي. في 29 يناير 2024، شاركت أكاديمية جنيف في تنظيم حدث مع الصندوق العالمي للناجين (GSF) بعنوان "قانون الناجيات الإيزيديات: التفكير في التقدم والتحديات والطريق إلى الأمام"، للاحتفال والاعتراف بالنجاحات التي تحققت في تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات وتحديد التحديات والحلول في مواصلة تنفيذها. وكان من بين المتحدثين المدير العام للمديرية العامة لشؤون الناجيات، سراب إلياس؛ رئيس اللجنة القاضي خالد هويدي؛ ورئيس فريق العدالة الانتقالية في المنظمة الدولية للهجرة، ساندرا أورلوفيك؛ المدير التنفيذي لـ GSF، إستير دينجمانز؛ وعضو شبكة أصوات الناجين نادية حسن خالو. بالإضافة إلى هذه الطاولة المستديرة الرفيعة المستوى، استضافت مؤسسة

دعم الشباب الوفد العراقي لمدة ثلاثة أيام لمناقشة السبل المحتملة للتعاون في تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات.

استضاف معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) ومركز سيمون سكودت لمنع الإبادة الجماعية التابع لمتحف الهولوكوست التذكاري الأمريكي، مناقشة حول التحديات التي تواجه المجتمع اليزيدي، بعنوان "لا أحد يستمع: دعم المجتمع اليزيدي بعد 10 سنوات من الإبادة الجماعية".[88] في مقدمتها لهذا الحدث، تحدثت الرئيس والمدير التنفيذي لمعهد الولايات المتحدة للسلام عن "المتطلبات الإجرائية المذهلة" التي ينطوي عليها التقدم بطلب للحصول على تعويضات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات. وكان من بين المتحدثين حيدر إلياس، رئيس منظمة يزدا العالمية، و پەري إبراهيم، المؤسس والمدير التنفيذي للمؤسسة الإيزيدية الحرة، الذين تحدثوا عن العديد من التحديات التي تواجه سنجار ما بعد الصراع وتعيق عودة النازحين إلى سياق منقسم سياسياً.

الكثير من المناصرة الدولية لم تشمل فقط الجهات الفاعلة في منظمة المجتمع المدني الإيزيدية كأعضاء في اللجنة، بل كانت بقيادة هذه المنظمات. في 26 كانون الثاني/يناير، نظمت الشبكة القانونية الإيزيدية ومؤسسة نوهانوفيتش المؤتمر الأول للناجين من الإبادة الجماعية الإيزيدية، بمشاركة متحدثين من بينهم نشطاء إيزيديين في المهجر وناجين وممثلين في منظمات المجتمع المدني العراقي وخبراء قانونيين استكشفوا نهجًا يركز على الضحايا لتحقيق العدالة والمساءلة.

تحدثت نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام والمؤسسة لمبادرة نادية، في معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن في فبراير 2024، في حدث بعنوان "إعادة البناء بعد الفظائع: المساءلة وإعادة الإعمار في سنجار وما بعدها".[89] تناولت مراد عدم استدامة النزوح، وسلطت الضوء على التحديات الفريدة التي تواجهها النساء في أماكن النزوح، وشددت على ضرورة الاستثمار في تجديد سنجار. وانضمت إليها السفيرة المتجولة للعدالة الجنائية العالمية، بيث فان شاك، التي أشادت بجهود مراد في إحداث ثورة في مجال العدالة من خلال الدعوة إلى النهج الذي يركز على الناجين والمستنير للصدمات في الاستجابة للعدالة، مثل قانون مراد.

ثامنا: الملاحظات والتوصيات النهائية

بالنظر إلى تعقيد العمليات والخدمات والفوائد وتدابير العدالة الانتقالية الأوسع المضمنة في القانون، هناك الكثير مما يستحق الثناء ونحن نقيم التقدم المحرز في تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات في هذه السنة الثالثة. وبرزت عمليات دفع التعويضات باعتبارها ناجحة حيث حصل 1,651 ناجياً على تعويضات على أساس شهري. ولهذه المدفوعات أثر ملموس ومادي على حياة الناجين، الذين يقيم غالبيتهم في المناطق المتضررة بعد انتهاء النزاع أو المخيمات. وقد بُذلت جهود لتخصيص قطع الأراضي السكنية، وهذا بدوره يمكن أن يعالج سياسات الأراضي التمييزية التاريخية ضد الأقليات العرقية والدينية. لا تفيد هذه المبادرات الناجين فحسب، بل لها أيضًا تأثير مضاعف إيجابي على المجتمعات الأوسع، حيث تُظهر إمكانات قانون الناجيات الإيزيديات في إحداث تغيير تحويلي في العراق من خلال معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية. مع تقدم التخطيط الاستراتيجي لمرافق الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي التي تلبي احتياجات المستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات، إلى جانب المناقشات المتعلقة بتصميم وتجهيز وصيانة الموارد المؤسساتية على المدى الطويل، هناك تفاؤل متزايد بشأن إمكانية إحراز تقدم كبير في العام المقبل نحو تحقيق إعادة التأهيل باعتباره شكل من أشكال التعويض ضمن إطار قانون الناجيات الإيزيديات.

على الرغم من هذه التطورات التقدمية، فإن المطلب المستمر لأوراق التحقيق غير القانونية لا يزال دون حل، على الرغم من مدخلات الناجين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء، وعلى الرغم من افتقار المتطلب إلى أساس قانوني مع قانون الناجيات الإيزيديات ولوائحه. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال قانون الناجيات الإيزيديات لا يتناول القضايا الحساسة المحيطة بالأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، أو الرجال أو الصبية المعرضين للعنف الجنسي، أو الناجين الذين ينتمون إلى مجموعات أخرى يستهدفها تنظيم داعش، مثل الكاكائيين، والعرب السنة والشيعة، التي هي غير معترف بها على أنها مؤهلة بموجب القانون. ويتوج التقرير بالتوصيات التالية، التي تهدف إلى ضمان حصول الناجين من فظائع داعش على .الفرصة لإعمال حقهم في التعويض بشكل كامل

إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات

توفير إبلاغ فعال وفي الوقت المناسب بالقرارات لمقدمي الطلبات، وتوفير معلومات عن الخطوات التالية، بما في ذلك متى وكيفية الحصول على الفوائد بطرائق يمكن الوصول إليها ونشرها بسهولة؛

إصدار وتسليم خطابات قرار مكتوبة ومؤرخة إلى المتقدمين للحصول على قانون الناجيات الإيزيديات، إما كممارسة موحدة أو عند الطلب، مع توضيح أسباب رفض الطلب ومعلومات عن عملية الاستئناف؛

تحديد وإبلاغ بتنسيق واضح وسهل الوصول إلى الموعد النهائي المحدد لتقديم الاستئناف الثاني إلى المحكمة الابتدائية بعد رفض طلب التقديم الثاني؛

التعاون مع حكومة إقليم كردستان لتسهيل الوصول الكامل إلى قانون الناجيات الإيزيديات للمستفيدين من خلال استمرار الجهود لفتح مكتب فرعي للمديرية العامة لشؤون الناجيات بالقرب من الناجين في محافظة دهوك، والتعاون مع الحكومة العراقية في فتح مكتب فرعي في تلعفر؛

تدعيم دور المديرية العامة لشؤون الناجيات فيما يتعلق بالمواقع التذكارية وقيادة التنسيق بشأن التدابير التعويضية الرمزية للمجموعات المكونة الأخرى المنصوص عليها في قانون الناجيات الإيزيديات؛

إنشاء آلية مستقلة ومحايدة وخاضعة للمساءلة وسرية للتسجيل والرد على الشكاوى المتعلقة بتنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات والتعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات ولجنة قانون الناجيات الإيزيديات؛

تكثيف الجهود لإنشاء نظام قابل للتطبيق لتقديم خدمات طبية وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي عالية الجودة بما يتماشى مع أفضل الممارسات وفي مكان في متناول الناجين وأسرهم؛

إنشاء ونشر وتوزيع نشرة معلومات عملية الاستئناف التي تحدد بوضوح الخطوات المتاحة لأولئك الذين يواجهون طلبات مرفوضة بتنسيق سهل الفهم، ومتوفر باللغات الأكثر استخدامًا وفهمًا من قبل الناجين ويتم تقديمها جنبًا إلى جنب مع القرار المكتوب لطلب التقديم؛

استنفاد قواعد البيانات الموجودة وجهود التوثيق الأخرى قبل اللجوء إلى مزيد من التوثيق للأشخاص المفقودين؛

الي لجنة قانون الناجيات الإيزيديات

تطبيق افتراضات معقولة للأهلية وإسقاط متطلبات أوراق التحقيق غير القانونية كوثيقة داعمة إلزامية لمقدمي طلبات قانون الناجيات الإيزيديات. بدلاً من ذلك، على النحو المبين في اللوائح الداخلية، الأخذ في الاعتبار الوثائق الداعمة الأخرى المتاحة أو دعوة المتقدمين لإجراء مقابلات من قبل لجنة؛

تأييد مطالب الناجين وإنشاء آلية فحص لضمان عدم تقديم طلبات قانون الناجيات الإيزيديات الكاذبة أو المزورة؛

الاستفادة من صلاحياتكم لمنح مبلغ التعويض المالي الذي يتجاوز الحد الأدنى القانوني لتلبية احتياجات وظروف كل ناجٍ مؤهل بشكل أفضل؛

إلى حكومة العراق

التعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات والمؤسسات الحكومية في إقليم كردستان ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية، لا سيما تلك المشاركة في جهود التوثيق، مثل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش لجنة التحقيقات وجمع الأدلة في إقليم كردستان العراق، لإبرام مذكرة تفاهم لتأمين تبادل المعلومات على أساس الموافقة المستنيرة؛

استثناء من تجميد التوظيف الذي تم إدخاله من خلال قانون الموازنة وتخصيص موظفين مؤهلين ودائمين مخصصين لمعالجة الطلبات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، والتنسيق مع الهيئات الحكومية في توزيع مزايا قانون الناجيات الإيزيديات، والتواصل ; مع الناجين والجمهور الأوسع

استثناء من القيود المفروضة على تلقي راتب مزدوج للمستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات لضمان إمكانية التمتع بالتعويض الشهري مع التوظيف العام؛

النظر في إزالة تجميد التوظيف أيضاً للناجين الذين أُعلن أنهم مؤهلون للحصول على الأولوية في الوظائف العامة كشكل من أشكال التعويض بموجب قانون الناجيات الإيزيديات؛

تخصيص موظفي الوزارة ومواردها للمساعدة في جهود بناء القدرات التي تبذلها المديرية العامة لشؤون الناجيات، وتسهيل تدريب جميع الموظفين على الأساليب التي تركز على الناجين، وعدم الإضرار، والمفاهيم المستنيرة للصدمات لمساعدة الناجين، وضمان وجود فهم متطلبات السرية، وحماية الخصوصية، والموافقة المستنيرة، ومبدأ مصلحة الطفل الفضلى لجميع الموظفين العاملين على تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات؛

تعزيز التعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات من خلال تعيين نقطة اتصال من جانب الحكومة العراقية مسؤولة عن تعزيز التنسيق مع حكومة إقليم كردستان، ووضع خطط لفتح مكتب فرعي للمديرية العامة لشؤون الناجيات في دهوك، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل الوصول إلى التطبيق والتحقق وتوزيع الخدمات التعويضية؛

تأكيد الضمانات المحيطة بحفظ السجلات بشكل آمن وتوفير التدريب للقضاة ومحققي الشرطة أو المسؤولين وأعضاء النظام القضائي بشأن التعامل الأخلاقي مع الناجين وإجراء المقابلات المستنيرة بشأن الصدمات لإنشاء مساحة آمنة للناجين للإدلاء بشهاداتهم؛

تكثيف الجهود لتلبية المتطلبات المنصوص عليها في القانون الدولي وأفضل ممارسات الأمم المتحدة المفصلة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للحصول على الأدلة التي جمعها فريق يونيتاد واستخدامها بشكل فعال لإنهاء الإفلات من العقاب على جرائم داعش في العراق؛

تحديد يوم 3 آب/أغسطس عطلة رسمية ويوم وطني لإحياء ذكرى الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد الإيزيديين والمكونات الأخرى؛

تخصيص واحد بالمئة من الميزانية السنوية لدعم إعادة إعمار سنجار بحلول 3 أغسطس 2024؛

متابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحدد يوم 3 أغسطس باعتباره اليوم الدولي للتأمل لجميع الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية على يد داعش؛

تعزيز الحلول الدائمة للنازحين من خلال ضمان توفير الأراضي وتدابير تعويض السكن المعترف بها بموجب قانون الناجيات الإيزيديات في جميع أنحاء العراق؛

إلى وزارة الصحة

تكثيف الجهود لإنشاء نظام قابل للتطبيق لتقديم خدمات طبية وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي عالية الجودة بما يتماشى مع أفضل الممارسات وفي مكان في متناول الناجين وأسرهم؛

إلى حكومة إقليم كردستان

التعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات لتسهيل الوصول الكامل إلى قانون الناجيات الإيزيديات للمستفيدين من خلال فتح مكتب فرعي للمديرية العامة لشؤون الناجيات في محافظة دهوك وتبادل المعلومات بناءً على الموافقة المستنيرة للتحقق من مطالبات التعويضات؛

دعم تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات من خلال تعيين ممثل لحكومة إقليم كردستان في اللجنة على وجه السرعة؛

الدخول في حوار مع الحكومة العراقية بهدف تسهيل الوصول إلى حلول دائمة للمستفيدين من قانون الناجيات الإيزيديات المؤهلين على الأقل من خلال تخصيص الأراضي والمساكن في إقليم كردستان العراق؛

إلى المنظمات الدولية والدول الثالثة

الاستمرار في دعم قدرات المديرية العامة لشؤون الناجيات ولجنة قانون الناجيات الإيزيديات على الوفاء بولاياتهم، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتوجيه الفني والمساعدة المادية؛

ضمان فرص التمويل المنتظم لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمعيات الناجين، التي تعمل على دعم تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات من خلال المراقبة والإبلاغ والمساعدة .القانونية وغيرها من الأنشطة الهادفة

الاستمرار في المراقبة عن كثب والإبلاغ عن تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات من خلال التنسيق والمشاركة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والناجين، وإجراء جلسات توعية حول قانون الناجيات الإيزيديات، وتقديم المساعدة للناجين في تقديم الطلبات؛ بناءً على طلب صريح من الناجين، وإذا أمكن، تقديم شهادات مكتوبة لدعمهم في عملية التقديم لقانون الناجيات الإيزيديات؛

إلى منظمات المجتمع المدني

مراقبة تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات والدعوة إلى آلية تقديم الطلبات التي يمكن الوصول إليها والتي تركز على الناجين، وعملية المراجعة العادلة، والتوزيع السريع والسليم للفوائد؛

القيام بتضمين أنشطة دعم تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات وتنفيذه في برامجكم الاعتيادية بما في ذلك التدابير اللازمة لمعالجة مشكلات إمكانية الوصول للمتقدمين للاستفادة من قانون الناجيات الإيزيديات، مثل توفير ميزانيات السفر لمقدمي الطلبات الذين يعانون من قيود مالية وخدمات رعاية الأطفال للناجيات من الإناث، ولا سيما أولئك من الأسر التي ترأسها امرأة، لتسهيل وصولهم إلى عملية تقديم الطلبات، مع إتاحة المعلومات الخاصة بهذه الخدمات على نطاق واسع؛

الانخراط في الدعوة المشتركة مع منظمات المجتمع المدني الزميلة، ولكن أيضًا مع الجهات المؤسساتية الفاعلة الأخرى، لمعالجة القضايا الملحة المحيطة بتنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات؛

متابعة المشاركة الأخلاقية مع الناجين من خلال استخدام مناهج تتمحور حول الناجين، ومستنيرة للصدمات، وقائمة على حقوق الإنسان، لا سيما أثناء دعم الناجين من خلال التطبيقات بموجب قانون الناجيات الإيزيديات؛

المصادر

1. نشرة "قانون الناجيات الإيزيديات" متاحة باللغات الإنجليزية والعربية والسورانية والكرمانجي على موقع التحالف من أجل العدالة العادلة (C4JR) ويمكن الوصول إليها على https://c4jr.org/news-and-updates.

2. التحالف من أجل التعويضات العادلة (C4JR)، "أكثر من مجرد 'حبر على ورق': تقييم بعد عامين من اعتماد قانون الناجيات الإيزيديات"، 01 مارس 2023. تم الوصول إليه على https://c4jr.org/ 0103202327059.

3. انظر منظمة فريدة الدولية، "إرشادات حول دعم طلبات الناجين بموجب قانون الناجيات الأيزيديات"، مارس 2023. متاح على https://faridaglobal.org/wp-content/uploads/2023/03/Guidance-on-Supporting-Survivor-applications-in-the-Yazidi-Survivor-Law.pdf.

4. انظر المؤسسة الإيزيدية الحرة، "قانون الناجيات الأيزيديات في العراق: تقرير عن السنة الأولى من مطالبات التعويضات"، سبتمبر/أيلول 2023. يمكن الاطلاع على تقرير المؤسسة الإيزيدية الحرة عن السنة الأولى من مطالبات التعويضات في القانون .https://freeyezidi.org/wp-content/uploads/2023/09/Iraqs-Yezidi-Survivors-.pd

5. انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات والمديرية العامة لشؤون الناجيات، ورقة حقائق. متوفر على: https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1316/files/2022-09/ARB-%20Factsheet%20Application%20Process%20Anouncement-Sept%207-FF.pdf?fbclid=IwAR3Q6aKv12fdqFJkt5LwcHWOPZYAgmABhQKypaz0CfEPgSe_3KF2F0saWnE

6. انظر المنظمة الدولية للهجرة في العراق، "كيفية التقدم عبر الإنترنت للحصول على التعويضات بناءً على قانون الناجين الأيزيديين". يوتيوب، 8 سبتمبر 2022. https://www.youtube.com/watch?v=QfoDfQWwErE&ab_channel=IOMIRAQ. المنظمة الدولية للهجرة في العراق، "كيفية تحديد موعد التعويضات عبر الإنترنت." يوتيوب، 8 سبتمبر 2022. https://www.youtube.com/watch?v=6ARuIcl4gYU&ab_channel=IOMIRAQ

7. انظر المديرية العامة لشؤون الناجين. فيسبوك، 21 مارس 2023https://web.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02v9sLMo4WkWTWoZmDayYwR6qfFZuGMXZSfb6YC1A7FXwmUdxpW1yuZjnLjAkemGiDl&id=100076062182514

8. منظمة فريدة العالمية "إرشادات لدعم طلبات الناجين بموجب قانون الناجين الأيزيديين"، 2023. متاح على https://faridaglobal.org/wp-content/uploads/2023/03/Guidance-on-Supporting-Survivor-Applications- تحت-قانون-الناجين-الايزيديين.pdf.

9. انظر منظمة فريدة العالمية، "الإرشاد"، ص. 14.

10. انظر الإدارة العامة لشؤون الناجيات، فيسبوك، 14 أكتوبر 2023. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid08oKsebJLPF4mfDuhXTxTurk5VwsQqgxeDjjaUXBR6z7cvbbsot99iMHTouzdTF3ol&id=100076062182514.

11. انظر بغداد اليوم، "مجلس القضاء يوافق على التصديق عبر الوسائل الالكترونية"، 21 أغسطس 2023: https://t.ly/PHMrg.

12. يمكن الوصول إلى بوابة تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات على الرابط التالي https://ysl.ur.gov.iq/.

13. لمزيد من التفاصيل حول تطوير نموذج الطلب ونسخة من نموذج الطلب نفسه، راجع صفحة C4JR "أكثر من "حبر على ورق"". 23 والمرفق الثالث. يمكن الوصول إليها على: https://c4jr.org/0103202327059.

14. بموجب المادة 10 من قانون الناجيات الإيزيديات، أنشأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لجنة للنظر في طلبات التقدم إلى قانون الناجيات الإيزيديات. تتكون اللجنة من 8 أشخاص: قاضٍ يرشحه مجلس القضاء الأعلى (رئيسًا)، ومدير عام المديرية العامة لشؤون الناجيات سراب إلياس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (نائب الرئيس)، وممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية، الصحة، وزارة العدل، هيئة التقاعد الوطنية، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، وحكومة إقليم كردستان.

15. ولايات المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، الصفحة 2. https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28060

16. تنص المادة 8.2 من قانون الناجين الإيزيديين على أن اللجنة يجب أن تستنفد الأدلة الرسمية أولاً قبل اللجوء إلى أدلة أخرى وتوضح أنه يجوز لمقدمي الطلبات تقديم مجموعة واسعة من المستندات لدعم مطالباتهم بالتعويض مثل السجلات الحكومية وتقارير المنظمات غير الحكومية وشهود العيان، شهادة، من بين أمور أخرى. كحل أخير، تقترح المادة 8.3 أنه للتحقق من صحة هذه المستندات بشكل أكبر، يجوز للجنة أيضًا إجراء مقابلات مع المتقدمين.

17. انظر الصندوق العالمي للناجين، "العراق: المرونة مطلوبة للناجين الأيزيديين كما تقول المنظمات غير الحكومية"، بيان صحفي، 13 أبريل/نيسان 2023. متاح على: https://www.globalsurvivorsfund.org/iraq-flexibility-is-needed-for-yazidi-survivors-ar/. انظر أيضًا مبادرة نادية، "بيان نادي مراد بشأن التغيير في متطلبات الأهلية لقانون الناجين الإيزيديين"، 3 أبريل 2023. متاح على: https://www.nadiasinitiative.org/news/nadia-murads-statement-on-change-requirements-iraqi-yazidi-survivors-law-ar/.

18. انظر C4JR تحث اللجنة المنشأة بموجب قانون الناجيات الأيزيديات على إسقاط شرط تقديم شكوى جنائية للحصول على التعويضات"، التحالف من أجل التعويضات العادلة، 6 أبريل 2023. متاح على: https://c4jr.org/0604202327288. انظر أيضًا اللائحة الداخلية لقانون الناجيات الإيزيديات، المادة. 8. الفقرة. 2-1.

19. راجع "التفاهم المشترك بين أعضاء C4JR والناجين حول تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات وعملية التنفيذ"، تحالف التعويضات العادلة، 3 أغسطس 2023. متاح على: https://c4jr.org/0308202327716.

20. ولايات المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، متاح على https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=28060 . انظر أيضًا C4JR، "المقررون الخاصون للأمم المتحدة يثيرون مخاوف الشكوى الجنائية بشأن قانون الناجيات الإيزيديات مع العراق"، 25 أغسطس 2023. متاح على https://c4jr.org/2508202327740 .

21. راجع قسم الأسئلة الشائعة للجنة التحقيق وجمع الأدلة (CIGE) ، ويمكن الوصول إليه على https://cige.gov.krd/?p=1553.

22. لمزيد من التفاصيل حول عضوية اللجنة واختصاصاتها، انظر التحالف من أجل التعويضات العادلة، "أكثر من "حبر على ورق": تقييم بعد عامين من اعتماد قانون الناجيات الأيزيديات"، 01 مارس/آذار 2023، ص. 16. يمكن الوصول إليه على https://c4jr.org/0103202327059

23. قانون الناجيات الإيزيديات، المادة. 10. الفقرة. 3

24. انظر لمحة عامة عن إحصائيات الطلبات في الإدارة العامة لشؤون الناجيات. فيسبوك، 1 يناير 2024. https://www.facebook.com/100076062182514/videos/1346115176092243/

25. انظر "تحث منظمة C4JR اللجنة المسؤولة عن تحديد المطالبات المقدمة بموجب قانون الناجيات الإيزيديات على التوقف عن تعريض رفاهية الناجين للخطر من خلال تقديم متطلبات إثبات غير قانونية للحصول على المزايا"، التحالف من أجل التعويضات العادلة، 6 أبريل/نيسان 2023. متاح على: https://c4jr.org/0604202327288 .

26. انظر المادة 1، قانون الإجراءات الجنائية رقم 23 لسنة 1971، متاح على: https://menarights.org/sites/default/files/2016-11/IRQ_Criminal_Procedings_1971_EN.pdf .

27. انظر المادة 39 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 23 لسنة 1971، متاح على: https://menarights.org/sites/default/files/2016-11/IRQ_Criminal_Procedings_1971_EN.pdf .

28. انظر كتيب قانون الناجيات الإيزيديات، "الوثائق المطلوبة".

29. للحصول على لمحة شاملة عن التدابير المادية والرمزية المنصوص عليها في قانون الناجيات الإيزيديات، انظر C4JR "أكثر من "حبر على ورق"، ص. 16-15.

30. تحدد المادة 5 من قانون الناجيات الإيزيديات أهداف المديرية العامة لشؤون الناجيات، بما في ذلك "الإحصائيات وإعداد بيانات الناجيات والمتضمنة في أحكام هذا القانون بناءً على المعلومات الصادرة عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال."

31. انظر قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014، المادة 21.11 التي تنص على أنه "لا يجوز صرف للمتقاعد أكثر من معاش واحد يؤديه وفقا لأكثر من قانون وله أن يختار لمرة واحدة فقط المعاش الأفضل"، ويمكن الاطلاع على الرابط التالي: https://www.refworld.org/legal/legislation/natlegbod/2014/en/122533 والمادة 38 التي تحدد الإعفاءات من الراتب المزدوج لتشمل المستفيدين من قانون مؤسسة الشهداء رقم 3 لسنة 2006، بصيغته المعدلة؛ وعلى قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (4) لسنة 2006، والقانون رقم 20 لسنة 2009 بشأن تعويض المتضررين من العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية. انظر أيضا قانون التقاعد الموحد المادة 10.9 لسنة 2015 المعدلة بالقانون رقم 26 لسنة 2019 الذي ينص على "تلغى جميع النصوص القانونية التي تجيز الجمع بين راتبين أو أكثر، باستثناء السجناء السياسيين وأسر الشهداء وضحايا الإرهاب، وفقا للقوانين النافذة". انظر أيضا قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960، المادة 53 التي تنص على أنه "لا يحق للموظف أن يتقاضى راتبين عن وظيفتين في نفس الوقت أو بدلات لجنة أو عمل يعتبر جزءا من واجباته الوظيفية". يمكن الاطلاع عليه من خلال https://iraqld.e-sjc-services.iq/LoadLawBook.aspx?page=6&SC=311020059759549&BookID=3589.

32. وفقا لقانون مؤسسة الشهداء رقم 2 لسنة 2016، المادة 11.2أ "يجوز للشخص المشمول بأحكام هذا القانون الجمع بين مستحقيه من الراتب التقاعدي المخصص له وفقا لأحكام هذا القانون وراتبه الوظيفي، أو راتبه التقاعدي أو راتب الرعاية الاجتماعية أو أي حصة تقاعدية أو أي راتب آخر لمدة عشرين منحة (25) سنة من تاريخ نفاذ القانون رقم 3. لعام 2006 المعدلة"، يمكن الاطلاع عليها على: https://iraqld.e-sjc-services.iq/LoadLawBook.aspx?page=2&SC=1304201699309 47&BookID=32911.

33. انظر المنظمة الدولية للهجرة في العراق، "في الذكرى الثانية لقانون الناجين الأيزيديين: الناجون الأيزيديون يرون الفوائد الأولى لقانون تعويض المعالم:"، 02 مارس 2023. متاح على https://iraq.iom.int/news/2nd-anniversary-الناجون-الأيزيديون-انظر-ألواً-الفوائد-قانون-جبر الضرر-معلم

34. قانون الناجيات الإيزيديات، الفن. 6، الفقرة 1

35. قانون الناجيات الإيزيديات، الفن. 10. الفقرة. 2

36. راجع C4JR، "التوصيات الرئيسية:"، المادة 2.2، متاح على https://c4jr.org/wp-content/uploads/2021/06/C4JR-Rec-to CoM-ENG.pdf.

37. لمزيد من المعلومات حول بطاقات Qi Cards، راجع https://qi.iq/ar/home.

38. لمزيد من المعلومات حول التعليم كجبر، انظر الصندوق العالمي للناجين، "التعليم كتعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالصراعات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة"، يناير 2023، https://shorturl.at/hpM58

39. عمار عزيز، "الناجون الأيزيديون من داعش يحصلون على تعليم سريع"، كركوك ناو، 11 سبتمبر 2022. https://kirkuknow.com/en/news/68777

40. المادة 5.5 من قانون الناجيات الإيزيديات تأخذ GDSA بـ "تأمين فرص العمل والعمل لتمكين الناجيات من تحقيق رفاهيتهن الاقتصادية والاجتماعية" والمادة 6.4 من الناجيات الأيزيديات، ينص القانون على أن "الناجيات والمشمولات بأحكام هذا القانون يجب أن تعطى الأولوية في الوظيفة العامة بنسبة ٪2"

41. قانون رقم 13 لسنة 2023 "الموازنة العامة" لجمهورية العراق الاتحادية (2025-2023) [قانون رقم 13 لسانت 2023 الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للصناعات المالية 2025-2024-2023]. متوفر على https://www.iraq-businessnews.com/wp-content/uploads/2023/06/Iraq-Federal-Budget-Law-20232425-Arabic-1.pdf

42. الأمم المتحدة في العراق "بيان مشترك لرئيس الوزراء العراقي والأمم المتحدة بشأن قرار منح الايزيديين ملكية أراضيهم في سنجار بعد 47 عامًا من الإنكار"، 4 يناير 2023. متاح على: https://iraq.un.org/en/214088 -بيان-مشترك-العراق%E2%80%99s-رئيس الوزراء-وعدم-قرار-منح-الايزيديين-ملكية-أراضيهم.

43. تنص المادة 6.2 من قانون الناجيات الإيزيديات على أن "[الناجيات] والمشمولات بأحكام هذا القانون يمنحن قطعة أرض سكنية مع قرض عقاري ويستثنين من أحكام القانون وقرارات (المنحل)". مجلس قيادة الثورة رقم 120 لسنة 1982 أو وحدة سكنية مجانية."

44. عمار عزيز، "ضمن تطبيق قانون الناجيات الإيزيديات سيتم توزيع 262 قطعة أرض على المستفيدين"، كركوك ناو، 21 تشرين الأول 2023 https://shorturl.at/ehxR8

45. انظر المديرية العامة لشؤون الناجين، فيسبوك، 17 أكتوبر 2023. https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0yzyzHf3dogUhHcGzEBWTqbWrn6xC2dCahnV8VbacTQ7LMSqgpJ51H9vsJQKDUtfMl&id=100076062182514

46. مونل الأمم المتحدة "لأول مرة، لدى العائلات الأيزيدية وثائق تثبت حقوقها في الأراضي والمنازل في سنجار، شمال العراق" ، https://unhabitat.org/news/19-jul-2019/ for-the-first- وقت-عائلات-إيزيدية-تمتلك-وثائق-لإثبات-حقوقها-في-الأرض

47. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، "إطار الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا"، أبريل 2010، ص. 15. متاح على: https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/50f94cd49.pdf .

48. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، "إطار الحلول الدائمة"، ص. 12

49. انظر "نحو إعادة التأهيل الشامل: إطلاق نظام إحالة خدمات الصحة العقلية للناجين من الإبادة الجماعية في العراق"، المنظمة الدولية للهجرة العراق، 28 مارس 2023. متاح على: https://iraq.iom.int/news/toward-comprehensive-rehabilitation-إطلاق نظام-إحالة-خدمة-الصحة النفسية-للناجين من الإبادة الجماعية-العراق. انظر أيضاً المديرية العامة لشؤون الناجين. فيسبوك، 28 مارس 2023. https://web.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid06kwZpRtSMVHDWQwkaZff4jSSWZ4MX2yDu63vke2i617vGHX3HFqhjzuiZKbfDmsPl&id=100076062182514 .

50. باتيل، نيميشا. 2019. "إطار عينة مؤشرات للحق في إعادة التأهيل كتعويض للناجين من التعذيب." المركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان، لندن

51. انظر "الحق في إعادة التأهيل كتعويض للناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: دليل لاستخدام مؤشرات حقوق الإنسان لرصد تنفيذ وإعمال الحق في إعادة التأهيل للناجيات من جرائم داعش في العراق المكفول بموجب قانون الناجيات الإيزيديات"، متاح على: https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/02/Right-to-Rehabilitation-as-Reparation-for-Survivors-of-Grave-Human-Rights-Violations-final-english.pdf

52. تنص المادة 8.1 من قانون الناجيات الإيزيديات على أن "يعتبر يوم 3 أغسطس من كل عام يوما وطنيا للكشف عن الجرائم المرتكبة ضد الإيزيديين والمكونات ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن توفر جميع البرامج لهذه البيانات وتوضح الانتهاكات والخطف والعنف الجنسي والأسر والتهجير التي ارتكبها داعش".

53. تقييم حكومة إقليم كردستان 2024. يمكن الوصول إليها على: https://gov.krd/calendar-2023/

54. انظر منظمة فريدة العالمية، "الذكرى السنوية التاسعة للإبادة الجماعية الإيزيدية مع مكتب رئيس الوزراء العراقي في بغداد"، 6 أغسطس/آب 2023. متاح في: https://faridaglobal.org/blog/2023/08/06/9th-year-commemoration-of-the-yazidi-genocide-with-iraqi-prime-minister-office-in-baghdad/.

55. للاطلاع على قائمة الأعياد الوطنية في العراق لعام 2024، انظر زهراء أبو العينين، "جدول العطلات الرسمية في العراق 2024... رحلة عبر الأعياد والمناسبات"، 11 فبراير 2024. https://shorturl.at/bvEZ0.

56. راجع الدكتور خلف سنجاري. فيسبوك، 20 يناير 2024 https://www.facebook.com/permalink.php?story_

fbid=pfbid04WSWb4ey2TSuQfJognGzgscVpscU9mXVqm45WRn1TWz7c1zYWZLy
. D5TLjoHj3anAl&id=100092298435571

57. تنص المادة 8.2 من قانون الناجين الايزيديين على أن "تقوم وزارة الثقافة وأمانة بغداد والجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتخليد الضحايا الإيزيديين والمكونات الأخرى وبناء الآثار والتماثيل والمعارض بهذه المناسبة."

58. تم بناء النصب التذكاري للإبادة الجماعية الايزيدية بناءً على طلب الناجين من قبل مبادرة نادية والمنظمة الدولية للهجرة في العراق بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). تم تصميم النصب التذكاري من قبل المهندس المعماري الأيزيدي ديرسم خيري نامو، ويتكون من مساحة 10000 متر مربع تضم 3000 شاهد قبر رخامي لا تحمل أي علامات تحتوي على "قبر الأمهات"، حيث استشهدت العديد من النساء الأيزيديات الأكبر سناً في عام 2014

59. على سبيل المثال، يوجد عدد من الأمثلة على إحياء الذكرى على مستوى القاعدة الشعبية في سنجار، مثل مدرسة كوجو حيث يقوم سكان القرية الناجون بإحياء ذكرى ضحايا داعش من القرية. يحتوي الطابق الأرضي من المبنى على صور لسكان كوجو الذين اختطفوا أو قتلوا على يد داعش. انظر نصر علي "مدرسة القرية الإيزيدية تتحول إلى متحف للإبادة الجماعية"، روداو، 16 يوليو 2018. https://www.rudaw.net/english/kurdistan/160720182 . في 3 أغسطس 2021، تم الكشف عن تمثال للمرأة الإيزيدية، كولي، في سنوني تخليداً لذكرى المرأة التي قتلت أمير داعش الذي أسر النساء الإيزيديات. تم تصميم وصنع التمثال الذي يكرم مقاومتها من قبل النحاتين الأشوريين نينوس ميخائيل وثابت ميخائيل. انظر سامان داود، "قصة الوردة الإيزيدية التي قتلت أمير داعش"، درج، 09 أغسطس 2021. https://daraj.media/en/77678/

60. انظر C4JR، "بيان المجتمع المدني C4JR بشأن اليوم الدولي للتأمل لجميع الضحايا والناجين من الإبادة الجماعية على يد داعش"، 15 فبراير 2023. متاح على: https://c4jr. org/1502202428387 .

61. راجع "الطلب على صندوق إعادة إعمار سنجار بقيمة 1.5 مليار دولار بحلول 3 أغسطس 2024"، 27 يوليو 2023. متاح على https://freeyezidi.org/wp - المحتوى/التحميلات /2023/07/الطلب على-صندوق-إعادة-إعمار-سنجار -الإنجليزية-النهائية.pdf.

62. تنص المادة 5.7 من قانون الناجين الايزيديين على أن دور المديرية العامة للتأمين الاجتماعي يشمل: "البحث عن المختطفين من الايزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك رجالاً ونساءً وأطفالاً، والذين لا يزال مصيرهم مجهولاً. ويتم هذا العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة داخل العراق وخارجه ومع ذوي الضحايا ومعالجة أوضاعهم قانونياً ومنحهم المزايا وتعويضهم أو تعويض ذويهم وفق القوانين ذات العلاقة"، مؤسسة الشهداء إدارة شؤون وحماية المقابر الجماعية فيما يتعلق بالمقابر الجماعية لاستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بالبحث والتحري وفتح المقابر الجماعية والكشف عن هوية الرفات وإعادتها إلى ذويها لدفنها في مقبرة جماعية. يليق بتضحياتهم."

63. انظر المديرية العامة لشؤون الناجيات، فيسبوك، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. https:// web.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid0YgKyWMZxHZAzGSJfJfD2VT5ERit5vNenSaMzWpM1Ceix6MusicKEh .SWP2w3GkeFMl&id=100076062182514

64. انظر لجنة التحقيق وجمع الأدلة (CIGE) "الحملة الوطنية لجمع عينات الدم". متاح في: https://cige.gov.krd/?p=1589.

65. انظر بيان فريدة خلف ، رئيسة منظمة فريدة العالمية في الحدث الذي عقد في لاهاي في أبريل 2023 ، "زيادة الوعي حول الأشخاص المفقودين الإيزيديين للعائلات في أوروبا". متاح في: https://faridaglobal.org/blog/2023/07/10/awareness-raising-about-yazidi-missing- /persons-for-families-in-europe.

66. فريق التحقيق (يونيتاد)، "عائلات تودع ضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش في سنجار بشكل رسمي"، 24 كانون الثاني/يناير 2024. يمكن الوصول إليها على: https:// www.unitad.un.org/news/families-bid-solemn-farewell-identified-yazidi-victims-isil- .genocide-sinjar

67. انظر المديرية العامة لشؤون الناجيات، فيسبوك، 18 فبراير 2024. https://www.facebook. com/permalink.php?story_ fbid=pfbid02uKbpe6aw8StGxRQxnx2LnuHxragWnbrq4u4byicu6EhrKhkaLrQLvYfZ

hwiLSUPbl&id=100076062182514

68. GDSA، "استمارة تسجيل المفقودين وفق القانون: رقم 8 لسنة 2021"، متاحة على https:// /sur.spa.gov.iq.

69. بما في ذلك نموذج الطلب الرسمي ل GDSA الذي يتطلب من المتقدمين تقديم تفاصيل تتعلق بأقاربهم المختطفين ، انظر القسم 6 من نموذج طلب YSL المتاح كملحق ثالث في "أكثر من" حبر على ورق ": تقييم بعد عامين من اعتماد قانون الناجيات الإيزيديات" ، تقرير ، 01 مارس 2023. يمكن الوصول إليها على: https://c4jr.org/0103202327059.

70. قانون رقم 13 لسنة 2023 "الميزانية العامة" لجمهورية العراق الاتحادية (2023-2025) [قانون 13 لصانع 2023-2024-2025]. متاح في:-https://www.iraq-businessnews.com/wp content/uploads/2023/06/Iraq-Federal-Budget-Law-20232425-Arabic-1.pdf.

71. انظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، "وزارة العمل تعقد مؤتمرها السنوي الثاني لتطبيق قانون الوثرة رقم 8 لسنة 2021 متاح على: https://www.molsa.gov.iq/?article=2432. انظر أيضا "المؤسسة الإيزيدية الحرة"، "قانون الناجيات الإيزيديات في العراق: تقرير عن السنة الأولى من طلبات جبر الضرر"، سبتمبر/أيلول 2023، ص 5. متاح في: https://freeyezidi.org/ wp-content/uploads/2023/09/Iraqs-Yezidi-Survivors-Law-Report-on-Year-One-of-Reparation-FYF.pdf. انظر أيضا ألانا ترافرز، "تسع سنوات بعد الإبادة الجماعية للإيزيديين، ما هي الخطوة التالية للناجين؟"، الجزيرة، 3 أغسطس/آب 2023. متاح في: https://www.aljazeera.com/news/2023/8/3/nine-years-after-the-yazidi-genocide- .what-next-for-survivors

72. لمزيد من المعلومات حول السياق الذي سبق سن قانون الناجيات الإيزيديات وC4JR ودور الناجين في تعزيز التعويضات الشاملة التي يقودها الناجون، انظر C4JR، "أكثر من "حبر على ورق"، ص. 13

73. انظر C4JR، "قانون تعويضات الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب أثناء صراع داعش في العراق: (مشروع قانون 29 "(C4JR نوفمبر 2020. يمكن الوصول إليه على https://c4jr.org/wp-content/uploads /2020/10/C4JR-DRAFT-CRSV-REPARATION- . LAW-final-version-english-with-logo.pdf

74. انظر مجلس النواب العراقي، فيسبوك، 01 فبراير 2024. https://www.facebook.com/ story.php?story_fbid=723998331667 51&id=100066702226063&mibextid=WaXdOe .

75. في حين أن مجموعات الضحايا هذه غير مؤهلة لقانون الناجيات الإيزيديات، إلا أنها يمكن أن تنطبق على أطر التعويض الأخرى مثل قانون التعويضات رقم 20 لعام 2009

76. لقراءة النص الكامل لمحادثتنا مع ساندرا أورلوفيك، راجع C4JR، "أكثر من حبر على ورق بودكاست مع ساندرا أورلوفيك من المنظمة الدولية للهجرة: نسخة باللغة الإنجليزية"، 10 ديسمبر 2023. يمكن الوصول اليه علي https://c4jr.org/1012202328126.

77. انظر تقرير مجلس الأمن، "التوقعات الشهرية لسبتمبر/أيلول 2020"، 31 أغسطس/آب 2020. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2020-09/iraq-unitad-2.php. انظر أيضا هيومن رايتس ووتش، "العراق: استئناف عمليات الإعدام الجماعي غير القانونية"، 24 يناير/كانون الثاني 2024. متاح في: https://www.hrw.org/news/2024/01/24/iraq- .unlawful-mass-executions-resume

78. قرار مجلس الأمن رقم 2379 (21 سبتمبر 2017). وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2379. الفقرة 2.5.3. متاح على https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/s_ .res_23792017_e_7.pdf

79. انظر مجلس الأمن الدولي "رسالة مؤرخة 5 سبتمبر 2023 من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية موجهة إلى رئيس مجلس الأمن". 07 سبتمبر 2023. وثيقة الأمم المتحدة S/2023/654. متاح على: https://digitallibrary.un.org/record/4020456?ln=en

80. منظمة يزدا العالمية، "مخاوف بشأن عدم تجديد ولاية يونيتاد في العراق"، 12 سبتمبر 2023. متاح على https://www.yazda.org/concerns-about-the-non-renewal-of-unitads- ولاية في العراق.

81. قرار مجلس الأمن رقم 2697 (15 سبتمبر 2023). وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2679. الفقرة 2. متاح على: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C- .8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S-RES-2697.pdf

82. انظر "مشاورات C4JR بشأن مسارات المساءلة وتبادل الأدلة بعد إنهاء ولاية يونيتاد"، التحالف من أجل التعويضات العادلة، 21 ديسمبر 2023. متاح على: https://c4jr.org/2112202328186.

83. قرار مجلس الأمن رقم 2697 (15 يناير 2024). وثيقة الأمم المتحدة S/2024/20. متاح على https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/425/40/pdf/n2342540.pdf?token=cu1ZeA .EydxXXZVWsKE&fe=true

84. ورقة موقف C4JR متاحة على موقعها الإلكتروني الجديد المخصص لتعزيز الحاجة إلى آلية مساءلة جنائية صديقة للناجين في العراق على https://www.justice-iraq.com/.

85. "موقف المجتمع المدني العراقي وشبكات الناجين من طلب العراق إنهاء ولاية يونيتاد في سبتمبر 2024" متاح هنا: https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/02/C4JR-report_ENG. .pdf

86. الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب بشأن العراق وتقرير المتابعة الصادر عن C4JR بشأن تنفيذ التوصيات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. متاح على https://c4jr. org/2606202327613

87. الاستفادة من الإمكانات التحويلية للتعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق، 29 نوفمبر 2023، أربيل، العراق، ملخص المؤتمر متاح على https://c4jr.org/0112202328051.

88. معهد الولايات المتحدة للسلام، "لا أحد يستمع: دعم المجتمع اليزيدي بعد 10 سنوات من الإبادة الجماعية"، 29 يناير/كانون الثاني 2024. يمكن الوصول إليها على: https://www.usip.org/events/ .nobodys-listening-supporting-yazidi-community-10-years-after-genocide

89. معهد جامعة جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، "إعادة البناء بعد الفظائع: المساءلة وإعادة الإعمار في سنجار وما بعدها"، 31 يناير 2024. متاح على https://giwps.georgetown.edu/event/ rebuilding-after-atrocities- المساءلة-وإعادة الإعمار-في-سنجار-وخارجها/.

المرفق الأول: قائمة أعضاء التحالف للتعويضات العادلة

أسودا

منظمة عالم أفضل لتنمية المجتمع

كابني للمساعدات الإنسانية في العراق

منظمة التنمية المدنية

منظمة داك

إيما

المنظمة الإيزيدية للتوثيق

منظمة فريدة العالمية

غصن الزيتون

منظمة حمورابي لحقوق الإنسان

هاريكار

HAWAR.help .هاوار

جمعية التربويين العراقيين البصرة

المؤسسة العراقية للتنمية

منظمة جيندا

منظمة العدالة لحقوق الأقليات

منظمة ميثرا

مبادرة نادية

المركز الوطني لحقوق الإنسان

منظمة نيشا

منظمة السلام والحرية

مؤسسة سيد

مؤسسة السلام المستدام

تجديد العراق

المؤسسة الإيزيدية الحرة

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان

زهرة اللوتس

مركز الراصد لحقوق الإنسان

منظمة التصالح

مؤسسة الإنقاذ التركمانية

معهد القيادة النسائية

منظمة المساعدة القانونية للمرأة

يزدا

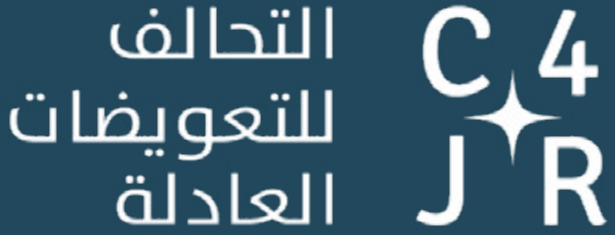

WWW.C4JR.ORG